مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

أنماط الفسادِ الاقتصاديِّ في البرلمان وانعكاسه على نسق قيم المجتمعِ الكويتيِّ

«دراسة تطبيقيَّة على مجلس الأمَّة في الفترةِ من ٢٠٠٢ - ٢٠١٢»

ملخص
رسالة ماجستير

إعداد
خالد علي أحمد العلي

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٥٩)

الكويت ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية
(الماجستير والدكتوراه)
الرسالة (٥٩)

أنماط الفسادِ الاقتصاديِّ في البرلمان وانعكاسه علىَ نسق قيم المجتمعِ الكويتيِّ

«دراسة تطبيقيَّة على مجلس الأمَّة في الفترةِ من ٢٠٠٢ - ٢٠١٢»

ملخص رسالة ماجستير

إعداد
خالد علي أحمد العلي

إشـــــراف

د. إسماعيل علي سعد
أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب
جامعة الاسكندرية

د. محمد علي البدوي
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب
جامعة الاسكندرية

الكويت - ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز ـ نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
دولة الكويت

المحتويات	رقم الصفحة
الملخص.....	١١
تمهيد:.....	١٣
أولاً: مشكلة الدراسة.....	١٤
ثانياً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها.....	١٥
ثالثاً: أهمية الدراسة.....	١٦
رابعاً :المفاهيم الأساسية للدراسة.....	١٨
خامساً: فروض الدراسة وتساؤلاتها.....	٢٢
سادساً: أدوات الدراسة.....	٢٣
سابعاً: مجتمع الدراسة والعينة.....	٢٥
ثامناً: أشكال ومظاهر الفساد الاقتصادي بالمجتمع الكويتي.....	٣٤
تاسعاً: أنواع الفساد الاقتصادي.....	٣٧
عاشراً:مستويات الفساد الاقتصادي.....	٤٢
حادي عشر: العوامل المؤدية للفساد الاقتصادي في البرلمان الكويتي.....	٤٢
ثاني عشر: الآثار المترتبة على الفساد الاقتصادي.....	٤٥
ثالث عشر: آليات وسبل مكافحة الفساد الاقتصادي في المجتمع الكويتي....	٤٧
رابع عشر: القيم الأساسية في المجتمع الكويتي وعوامل تغيرها.....	٥١
خامس عشر: العوامل المؤدية إلى تغير القيم بالمجتمع الكويتي.....	٦٢

المحتويات	رقم الصفحة
سادس عشر: النتائج العامة للدراسة.....	٦٨
سابع عشر: نتائج الدراسة الميدانية	٧٩
ثامن عشر: التوصيات والمقترحات.....	٨٦
تاسع عشر: القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل.....	٩١
المراجع:.....	٩٣

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الملخص

حددت الرسالة هدفها الرئيسي في التعرف على أنماط الفساد الاقتصادي في البرلمان وانعكاسه على نسق قيم المجتمع الكويتي، وذلك استناداً على نظرية اللا معيارية لروبرت ميرتون، حيث تحاول الدراسة اختبار جدوى هذه التصورات في فهم وتفسير جانب من الواقع الاجتماعي بالمجتمع الكويتي.

كما وضعت الرسالة تصميماً منهجياً يضم نوع الدراسة وإجراءاتها المنهجية، حيث اتبعت متطلبات البحث الوصفي وصياغة المشكلة في صورة تساؤلات، واستعانت بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وجعلت مجتمعها الأصلي المجتمع الكويتي، واختارت من داخلها عينة عشوائية طبقية، بلغ عددهم ٣٤١ مفردة، واستعانت الدراسة في جمع البيانات بأداة الاستبيان، هذا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج عامة تمّ عرضها في ضوء أهداف البحث، ثمّ بيان دلالاتها النظرية وتفسيرها في ضوء القضايا النظرية؛ وتمثلت تلك النتائج في أنه ترتب على الأنماط المختلفة للفساد الاقتصادي بالبرلمان الكويتي، خلل في نسق قيم المجتمع الكويتي؛ ثمّ اختتمت الرسالة ببيان الدلالات العملية وطرح مجموعة توصيات وقضايا جديرة بالبحث في المستقبل.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تمهيدٌ:

إنَّ الحديثَ عن الفساد لا يخصُّ مجتمعاً بعينه أو دولةً بذاتها، وإنَّما هو ظاهرة عالميَّة تشكو منها كلُّ الدُّول لما لها من خطرٍ على الأمن الاجتماعيِّ والنِّموِّ الاقتصاديِّ ومن هنا حازت هذه الظَّاهرة على اهتمام كلِّ المجتمعات وكلِّ الدُّول وتعالت النِّداءات إلى إدانتها والحدِّ من انتشارها ووضع الصِّيغ الملائمة لذلك.

وظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيَّات على قطاع معيَّن من المجتمع، وإنَّما تمتدُّ آثارها لتطال أفراد المجتمع وقطاعاته كافَّةً، ذلك أنَّ لها تأثيراً مباشراً على اقتصاد الدَّولة باعتبارها تعرقل عجلةَ التَّنمية الاقتصاديَّة، إضافةً إلى أنَّها تؤدي إلى اختلال التَّركيبة الاجتماعيَّة للمجتمع، كما أنَّها تعمل على اعتياد الأفراد لسلوكيات يلفظها كلُّ مجتمع ينشدُ المحافظةَ على ما بُنِيَ عليه من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها على الحياة السِّياسيَّة حيثُ تختلُّ القواعد السِّياسيَّة وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رأس المال والرِّشوة.(١)

وفي ضوء ما سبق تحاول الدِّراسة الحاليَّة توضيح انعكاس أنماط الفساد البرلمانيِّ على نسق القيم في المجتمع الكويتيِّ، معتمدةً في ذلك على نظريَّة اللامعياريَّة لروبرت ميرتون، كتوجُّه نظريٍّ للدِّراسة؛ وفي السِّياق ذاته تنتمي تلك الدِّراسة إلى ذلك النَّوع من الدِّراسات الوصفيَّة، معتمدةً في

(١) – سحر قدوري، مؤسسات المجتمع المدنيِّ وإمكانياتها في الحدِّ من الفساد الإداريِّ، مجلة شؤون اجتماعيَّة، العدد ١١، جمعيَّة الاجتماعيين، الشَّارقة، الإمارات العربية المتَّحدة ٢٠١١م، ص ص ١٦٥ ــ ١٨٣.

ذلك على مجموعة الخطوات المنهجيَّة، لتحقيق أهداف الدِّراسة والتي تمَّ تحديدها في التَّعرُّف على مظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ لبعض البرلمانيين في مجلس الأمَّة، والتَّعرُّف على العوامل المختلفة التي تدفع بعض أعضاء البرلمان الكويتيِّ إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ، والتَّعرُّف على الآثار المختلفة المترتبة على الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ، والتَّعرُّف على القيم الأكثر تأثُّراً بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان، وكيفيَّة الحدِّ من الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ.

أولاً ـ مشكلة الدِّراسة:

مما لاشكَّ فيه أنَّ جميع المجتمعات على اتِّساع المعمورة أصابها الشيءُ الكثير أو القليل من الفساد، فالمدينةُ الفاضلة لا وجودَ لها إلا في أساطير أفلاطون وخلوها من الفساد والمفسدين.

نلاحظُ أنَّ قضايا الفساد الاقتصاديَّة في العقود الأخيرة استطاعت أنْ تتغلغل في النِّظام القيميِّ للمجتمع وتشمل جميع مفاصل الحياة الإداريَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسِّياسيَّة والثَّقافيَّة وغيرها، وعُدَّ الفسادُ الاقتصاديُّ بالظاهرة السَّلبيَّة ذات الأثر العالميِّ، فهو موجود في مختلف المجتمعات بدرجات تتفاوت تبعاً لتقدُّم المجتمع وتطوره الإنساني.

وإن كان الفساد بشكلٍ عامٍّ يؤثِّر على نسق القيم السَّائد في المجتمع، وإنْ كنَّا لا نعلم، هل هناك علاقةً بين الفساد الاقتصاديِّ داخل البرلمان وتدهور نسق القيم داخل المجتمع الكويتيِّ؟، وفى هذا الإطار تنبثق مشكلة الدِّراسة من وجود مفارقة بين جانبي موضوع الدِّراسة وهما: الفساد الاقتصاديُّ بين أعضاء البرلمان من ناحية، وبين تأثيره على نسق القيم السَّائدة في المجتمع الكويتيِّ.

ومن هنا فإنَّ الدِّراسة الحاليَّة أخذت على عاتقها تسليط الضَّوء على أنماط الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان ومدى انعكاسه على القيم الاجتماعيِّة وتغيير نسق القيم في المجتمع الكويتيِّ، فالنظام القيمي يقوى ويضعف بفعل مجموعة من التَّحوُّلات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسِّياسيَّة الحادَّة سواء كانت محليَّة أو إقليميَّة أو دوليَّة؛ فتختفي قيم وتظهرُ أُخرى، وقيم المجتمع هي صمام الأمان للأفراد، الأمر الذي يدعو إلى التَّأكيد عليها ومراجعتها من حينٍ لآخر، ورصد ما يعتريها ويطرأُ عليها من تحوُّلات نتيجةً لعوامل معيَّنةٍ.

ثانياً ـ أهداف الدِّراسة وتساؤلاتها:

يتمثَّل الهدف الرَّئيس للدِّراسة الحاليَّة في التَّعرُّف على مدى انعكاس أنماط الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان على تغيُّر نسق القيم في المجتمع الكويتيِّ، وينبثق عن الهدف الرَّئيس مجموعةٌ من الأهداف الفرعيَّة، كالتَّالي:

١ـ التَّعرُّف على مظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ لبعض البرلمانيين في مجلس الأمَّة.

٢ـ التَّعرُّف على العوامل المختلفة التي تدفع بعض أعضاء البرلمان الكويتيِّ إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ.

٣ـ التَّعرُّف على الآثار المختلفة المترتِّبة على الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ.

٤ـ التَّعرُّف على القيم الأكثر تأثُّراً بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان.

٥ـ كيفيَّة الحدِّ من الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ.

٦ـ علاقة بعض خصائص العيِّنة بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان.

ولتحقيق تلك الأهداف حاولت الدِّراسةُ الإجابةَ على التَّساؤلات التَّالية:

أ. هل يقوم بعض أعضاء البرلمان الكويتيِّ باستغلال سُلطتهم للحصول على مصالح شخصيَّة؟، هل هناك انتهاك للوائح والقوانين؟

ب ـ ما تأثير العوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة والقانونيَّة على ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ؟

ج ـ ما مدى تأثير الفساد الاقتصاديِّ على النَّواحي الاجتماعيِّة والثَّقافيَّة، والسِّياسيَّة، والقانونيَّة، والاقتصاديَّة في المجتمع الكويتيِّ؟

د ـ ما تأثير ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ على قيم العمل، وعلى المواطنة؟

ثالثاً ـ أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة من خلال جانبين :

١ - الأهمية النظرية للدراسة:

تتحدد الأهمية النظرية للدارسة من خلال الآتي :

أ. تناولها لأحد أهم المؤسسات المجتمعية التي تتمثل في مجلس الأُمة الكويتي، باعتباره أهم التنظيمات التشريعية والرقابية في الدولة، والتي تمنح أفرادها السلطة والحصانة البرلمانية والنفوذ مما يجعلها ذات تأثير مباشر وغير مباشر على قيم المجتمع الكويتي سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية.

ب ـ انحصرت الدراسات المنظمة لمشكلة الفساد في ثلاثة أنماط أساسية تمثلت في (١) الدراسة التاريخية (٢) الدراسات القانونية في الولايات

المتحدة الأمريكية والدول الناطقة بالإنجليزية في غرب أفريقيا وفي آسيا (٣) الدراسات الاجتماعية التي تناولت مشكلة الفساد وعرضها (أي لم تكن ظاهرة الفساد محل اعتبار).

ج ـ لم تظهر دراسة شاملة تتناول مشكلة الفساد بالرغم من ظهور بعض المحاولات النظرية حول المشكلة، وربما كان من أسباب ذلك صعوبة الحصول على الوقائع المتعلقة بالمشكلة وصعوبة البرهنة عليها، وحتى لو توافرت الوقائع وأمكن البرهنة عليها فربما يكون من الصعوبة نشر هذه الأدلة وتلك البراهين والوقائع وخاصة إذا كانت هذه الأدلة تتعلق بشخصيات ذات مناصب هامة ومؤثرة سياسياً واقتصادياً.

د ـ تأخرت الدراسات العلمية المهتمة بظاهرة الفساد وخاصة في المجال السوسيولوجي على الرغم من أن علماء وباحثي علم الاجتماع قد أبدوا اهتماماً كبيراً لظواهر مثل الجريمة والانتحار والانحراف، ويبدو أن التراث النظري في موضوع الفساد قليل وبخاصة في الدول النامية. والمحاولات القليلة التي ظهرت اعتمدت في الأساس على الدراسات الغربية لأن معظم الدراسات التي تناولت الفساد في أفريقيا جاءت من قبل علماء غربيين.

هـ ـ خصوصية التجربة التاريخية للدول النامية والتي ارتبطت بالاستعمار فترات غير قليلة تأثرت خلالها بالمستعمر وأيديولوجيته وانعكس ذلك على نمط وأُسلوب الحياة في تلك الدول حتى وإن كان هذا التأثير غير مباشر، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى كثيراً ما يعكس التناول الغربي لظاهرة الفساد في الدول النامية أيديولوجية المستعمر (وخاصة عقدة الاستعلاء) الذي يحاول تضخيم العوامل الداخلية للفساد متجاهلاً

دور العوامل الخارجية المتمثلة قديماً بخبرة الاستعمار العسكرية وحديثاً في العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب.

٢- الأهمية التطبيقية:

أ- تتحدد الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال تزايد الاهتمام بموضوع الفساد البرلماني والعوامل الدافعة عليه وانعكاساته على قيم المجتمع خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء على المستوى العالمي أو المحلي والتي كان منها ظهور العولمة وتجلياتها المختلفة أو التي بسببها تمّ حل مجلس الأمة والحكومة واستقالة رئيس الوزراء في نهاية عام ٢٠١١م.

ب- تشكل ظاهرة الفساد الاقتصادي أحد المعوقات الخطيرة لمسيرة التنمية والتقدم لمختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية أو الفقيرة، وهي أحد الظواهر شائعة الانتشار في كافة المجتمعات الحديثة على اختلافها.

ج- كما تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في كون نتائجها قد تفيد في فهم واقع المؤسسة التشريعية والممارسات التي تتم تحت ظل قوة سلطتها، ودورها في التأثير على مناشط الحياة كافة في المجتمع، وخصوصاً انعكاسها على نسق قيم المجتمع والسلوك العام.

رابعاً- المفاهيم الأساسيَّة للدِّراسة:

(١) مفهوم الفساد لغوياً:

يُعَدُّ لفظ فساد (Corruption) بالإنجليزيَّة مشتقاً من الفعل (Rumpele) بمعنى الكسر أيْ أنَّ شيئاً ما تمَّ كسره، هذا الشيءُ قد يكون سلوكاً أخلاقياً أو اجتماعياً أو قاعدة إداريَّة.[٢]

(٢) - منى فريد، الفساد، رؤية نظرية: مجلة السِّياسة الدَّوليَّة، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٤٣،٢٠٠١م، ص ٢٢٤.

بينما الفساد في قاموس ويبستر (Webestr) هو إغواء أو تحريض لموظف عموميٍّ لاقتراف أعمال تخرق الواجب الوظيفيِّ باستخدام وسائل غير مشروعة مثل الرِّشوة. (٣)

كما يُشير قاموس (Oxford) أنَّ الشَّخص ذا السُّلوك الفاسد المختلِّ أو غير الشَّريف (بصفة خاصَّة المرتشي) أو غير النَّقي هو الشَّخص ذو السُّلوك الفاسد (Corrupt). (٤)

من خلال العرض السَّابق نستنتج أنَّ مفهوم الفساد لغوياً هو:

الاستغلال والنَّهب والانحراف وعكس النَّقاء، والتَّلف والعطب وإلحاق الضَّرر بالآخر والقابليَّة للإنشاء (قبول الرِّشوة)..

التَّحديد الإجرائيُّ لمفهوم الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان:

يتَّضح من العرض السَّابق لمفهوم الفساد لغوياً ومفهوم الفساد من خلال بعض الأدبيَّات ومفهوم الفساد الاقتصاديِّ يتمكَّن الباحث من أنْ يضع التَّحديد الإجرائيَّ لمفهوم الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان على النَّحو التَّالي:

هو تلك الممارسات المخالفة للأنظمة واللوائح والقوانين التي يرتكبها عضوُ البرلمان والتي منها استغلال السُّلطة والنُّفوذ لتحقيق مصالح شخصيَّة وانتخابيَّة والثَّراء غير المشروع وإهمال المال العامِّ والاعتداء عليه، والوساطة والمحسوبيَّة والمحاباة على حساب المصلحة العامَّة وانتهاك المعايير الأخلاقيَّة في التَّعامل بين الأعضاء بعضهم مع بعض وبين الأعضاء

(3) -David H.Bauyley: The Effect of coruption in a Devloping nation weteunPolitical Quautelyvolxixmo4 .(December) 1989.p.720 .

(4) -El-ezabi and other: englishanabicreader DictionaryOxfodUnivenitypuedd, 1980, p, 152 .

ومسؤولي الأجهزة التَّنفيذيَّة في الدَّولة بما يترتب عليه ضررٌ في المال العامِّ وفي تحقيق العدالة وتطبيق القوانين بين العاملين في المؤسَّسات العامَّة بعضهم ببعض.

٢- مفهوم القيم :

ويعرفها "عقل" بأنها " تمثل أحكاماً معيارية يتم بمقتضاها تقويم سلوك الأفراد والجماعات وتحديد ما هو مرغوب وغير مرغوب".(٥)

وعرفها "ضياء زاهر" على أنها "حكم معياري متصل بمضامين واقعية يشعر به الفرد من خلال تفاعله مع المواقف المختلفة شريطة أن ينال هذا الحكم قبولاً اجتماعياً، يتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو اتجاهاته واهتماماته". (٦)

ويعرفها فيتشر بال وبوجو Bale &Bwgo للقيمة على أنها الشيء المرغوب فيه أو أي شيء يحظى بالرغبة فهو قيمة.(٧)

والقيم من وجهة نظر كالمو Calmo هي مجموعة الاتجاهات الإيجابية التي تتركز حول نقاط عريضة من الموضوعات والأشياء ومن منظور كُمب comp تعنى القيم مجموعة الاتجاهات التي تنظم فيما بينها نحو موضوعات وأنشطة تمثل أهمية بالنسبة للفرد وتثير بواعثه ودوافعه وبالتالي تكون اتجاهاً نحوها.(٨)

(٥) – محمد عقل، القيم السلوكية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، رؤوف العصيمي القيم والتعليم ، الكتاب السنوي الثالث ، بيروت ، الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية، ٢٠٠١م، ص ٤٥ .

(٦) – ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية ، القاهرة : مؤسسة الخليج العربي ، ١٩٨٤م، ص ٥٥ .

(٧) – أحمد أنور محمد السيد، أنساق القيمة الاجتماعية وتأثيرها بالتغيرات الاجتماعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٢م .

(٨) – عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد ٧٦ ، ١٩٩٢م، ص ١٤٨ .

ويذهب رادهتمان ميهاجي Rad , H ,Mihajee إلى أن القيم عبارة عن الرغبات والاهتمامات المتفق عليها اجتماعياً داخل شبكة العلاقة الإنسانية، أي أن المجتمع يلعب دوراً مهماً في تشكيل رغبات واهتمامات الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية والتفاعل والاتصال الاجتماعي.

ولقد ربط ألف دينتون Dinton بين القيمة والاهتمام ويشير أنه لكي يكون هناك قيمة فيجب أن يكون هناك اهتمام مشترك ويقصد بالاهتمام هنا أي شيء له معنى لدى اثنين أو أكثر من الأعضاء المكونين للمجتمع.

ولقد حدد وليام توماد w-tomad وفلوريان زنانيكي f-znanieki القيم على أنها غرض أو قصد Object لمضمون معروف لدى أعضاء الجمعية الاجتماعية وتلعب مؤسسات المجتمع (المدرسة ـ الأُسرة ـ وسائل الإعلام ـ والمؤسسات الدينية) دوراً كبيراً في تشكيل القيم. وللقيم قدرة على فرض نفسها على الفرد بما تملكه من سلطة معنوية مستمدة من الدين أو من أُصول الجمعية، ولها قوة في توجيه الفعل نحو غايات ومصالح المجتمع.(٩)

ويقترب مال إيفر Male – ever في تعريفة للقيم من لينتون لأنه ربط كذلك بين قيمة الاهتمام،(١٠) ويرى جورج لتربرج أن أي شيء ما يصبح هو في ذاته قيمة حينما يسلك الناس إزاءه سلوكاً يستهدف تملكه.(١١) كما تعرف القيم بأنها حكم عقلي أو انفعالي على أشياء مادية أو معنوية توجه اختيارياً بين بدائل للسلوك في المواقف المختلفة.(١٢)

(٩) – محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١م ، ص٢١٠.
(١٠) – محمد علي محمد، غريب سيد أحمد، المجتمع والثقافة الشخصية : مدخل علم النفس ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣م، ص ٣٥٩ .
(١١) – عبدالباسط عبدالمعطي، عرض تحليلي لمفهوم القيمة ، المجلة الاجتماعية القومية العدد الأول ، القاهرة ١ يناير ، ١٩٧٠م ، ص ١٠٧.
(١٢) –سمير نعيم، أنساق القيم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ١٢٣ .

وهي الأحكام المعيارية التي توجه السلوك الإنساني الانتقائي أو تحتم اختيار الاتساق في مواقف معينة.[١٣] ويعرفها محمد على محمد بأنها مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي التي تمثل موجهات للأشخاص وتفصح القيم عن نفسها في المواقف والعواطف والسلوك اللفظي والفعلي.[١٤]

وفيما يتعلق بمفهوم نسق القيم فيقصد به: «الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد أو الجماعة أو المجتمع، ويحكم سلوكه أو سلوكهم، وغالباً بدون وعي شعوري من الفرد أو أعضاء الجماعة أو المجتمع»[١٥]

التحديد الإجرائي لمفهوم القيم:

القيم هي مجموعة من موجهات للسلوك الإنساني، ويستوعبها الفرد ويتقبلها بحيث يستخدمها كمحطات أو مستويات أو معايير توجه سلوكه تجاه المواقف الاجتماعية، وتعد كمستوى أو معيار للانتقاء بين بدائل أو ممكنات اجتماعية كذلك في موقف اجتماعي معين، وتتأثر بما يدور في المجتمع من أحداث، محلية أو عالمية، سواء ارتبطت بنواحي اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وغيرها، .

خامساً ـ فروض الدراسة وتساؤلاتها :

١ـ أدى الفساد الاقتصادي الى حدوث اختلالات في قيم المجتمع.

٢ـ أدت العولمة إلى زيادة الفساد الاقتصادي في المجتمع الكويتي.

(١٣) – محمود عودة ، أنعام عبدالجواد النسق القيمي في الريف المصري، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٣٠ .

(١٤) – محمد على محمد، غريب سيد أحمد، المجتمع والثقافة الشخصية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥.

(١٥) – حامد زهران، إجلال سري، القيم السائدة والقيم المرغوبة في سلوك الشباب، بحث ميداني في البيئتين المصرية والسعودية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ١٩٨٥م، ص ٧٦.

وللتحقق من مدى صحة تلك الفروض تمّ وضع مجموعة من التساؤلات، تمثلت فيما يلي:

أ ـ هل يقوم بعض أعضاء البرلمان الكويتي باستغلال سلطتهم للحصول على مصالح شخصية؟، هل هناك انتهاك للوائح والقوانين؟

ب ـ ما تأثير العوامل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والقانونية على ارتكاب الفساد الاقتصادي؟

ج ـ ما مدى تأثير الفساد الاقتصادي على النواحي الاجتماعية والثقافية، والسياسية، والقانونية، والاقتصادية بالمجتمع الكويتي؟

د ـ ما تأثير ارتكاب الفساد الاقتصادي على قيم العمل، وعلى المواطنة؟

سادساً ـ أدوات الدِّراسة:

وتكوَّنت أدوات الدِّراسة من جزأين:

الجزء الأول: اشتمل على المعلومات الشَّخصيَّة عن المستجيب والمتمثِّلة في: (النَّوع، العمر، المستوى التَّعليمي، الحالة الاجتماعيَّة، الوظيفة، سنوات الخبرة في العمل، المنطقة السَّكنية، الانتماء إلى الجذور).

الجزء الثَّاني: استبانة الفساد الاقتصاديَّ في البرلمان الكويتيِّ وانعكاسه على نسق القيم في المجتمع الكويتيِّ؛ وقد احتوت الاستبانة على الأبعاد التَّالية:

١ـ التَّعرُّف على مظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ لبعض البرلمانيين في مجلس الأمَّة، وقد اشتملت بنودها على بند الوساطة والمحسوبيَّة وبند وجود علاقات ماليَّةٍ مشبوهة وبند استغلال الحصانة البرلمانيَّة لتحقيق المصالح الخاصَّة، وبند انتهاك اللوائح والقوانين وبند عدم المصداقيَّة في طرح

القضايا المتعلِّقة باقتصاد الدَّولة، وبند الاستيلاء على المال العامِّ، وبند الرِّشوة، وأخيراً بند إصدار القوانين التي تحمي المصالح الشَّخصيَّة.

٢ـ تحديد العوامل المختلفة التي تدفعُ بعض أعضاء البرلمان الكويتيِّ إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ، وقد اشتملت بنودها على التَّالي: العوامل السِّياسيَّة، العوامل القانونيَّة، العوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، العوامل الاقتصاديَّة.

٣ـ تحديد الآثار المختلفة المترتِّبة على الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ، والتَّعرُّف على القيم الأكثر تأثُّراً بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان، وقد اشتملت بنودها على التَّالي: الآثار السِّياسيَّة، والآثار القانونيَّة، والآثار الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والآثار الاقتصاديَّة.

القيم الأكثر تأثُّراً بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان، وقد اشتملت بنودها على التَّالي:

٤ـ قيم العدالة، الأمانة، الإخلاص في العمل، الصِّدق في العمل، والشَّفافية والمسؤوليَّة والرَّغبة في الإنجاز.

٥ـ التَّعرُّف على مدى التَّعامل السُّلوكي لأفراد المجتمع مع الفساد الاقتصاديِّ وكيفيَّة مواجهته لدى بعض البرلمانيين في مجلس الأمَّة وقد اشتملت بنودها على التَّالي:

بند تطبيق ما نصَّ عليه الدُّستور الكويتيُّ، وبند ضمان نزاهة الانتخابات، وبند استقلال القضاء وتدعيم سلطاته، وبند تدعيم دور الأجهزة الرِّقابيَّة، وبند تشديد العقوبة في جرائم المال العامِّ، وبند سرعة الفصل في قضايا الفساد الاقتصاديِّ وبند حسن اختيار الأعضاء وبند التَّأكيد على طلب المجرمين الهاربين للخارج، وبند تقليص حجم البيروقراطيَّة، وبند تقديم

إقراراتِ الذِّمة الماليَّة بصفةٍ دوريَّةٍ، وبند تحقيق العدالة الاجتماعيَّة وأخيراً بند التَّأكيد على دور الرِّقابة الشَّعبيَّة.

وقد اعتمدتْ هذه الدِّراسة على أداةٍ واحدةٍ وهي استمارة جمع المعلوماتِ (الاستبيان) وقد تمَّ تصميمها من خلال الاطِّلاع على الأدبيَّات المتعلِّقة بالفساد بشكلٍ عامٍّ والفساد الاقتصاديِّ بشكلٍ خاصٍّ وخبرة الباحث الشَّخصيَّة بحُكم كونه عمل في مجلس الأمَّة، وكذلك من خلال الأدبيَّات الخاصَّة بمنظومة العلم وذلك من خلال عدَّة مراحل من حيث الاطِّلاع على الأدبيَّات ذات العلاقة وصياغة العبارات الخاصَّة به، وإعداد الصورة الأوليَّة والتَّأكد من صدقه وثباته بعد تطبيقه في مرحلة الدراسة الاستطلاعيَّة وإعداد الصُّورة النِّهائيَّة للاستبيان.

سابعاً ـ مجتمع الدِّراسة والعيِّنة:

يتكون مجتمع الدِّراسة من الشَّرائح المختلفة للمجتمع الكويتيِّ، حيثُ تمَّ اختيار عيِّنة عشوائيَّة مكوَّنةً من (٣٤١) مفردةً راعى الباحث أنْ تكونَ من مختلف شرائح المجتمع الكويتيِّ المختلفة.

هذا وقد تَمَّ استخدام طريقة العيِّنة العشوائيَّة الطَّبقيَّة من المجتمع الأصليِّ للدِّراسة مقسَّمة إلى مجموعات وفئات فرعية، ثُمَّ يتمُّ الاختيار من بين تلك الفئات[١٦] ونظراً لكونِ المجتمع الأصلي للدِّراسة (المجتمع الكويتي) ينقسم إلى مجموعة من القطاعات الحكوميَّة، والفئات المهنيَّة؛ وعليه تمَّ اتِّباع طريقة العيِّنة العشوائيَّة الطبقيَّة من كلِّ فئةٍ من هذه الفئات من المجتمع الأصليِّ، والتي بلغ قِوامها ثلاثمائة وواحدٍ وأربعين مفردةً أجابوا على الاستمارة تطوُّعاً وهو ما يحقِّق صدقُ إجابات الباحثين.

وتبيِّن الجداول التَّالية خصائص العيِّنة التي تمَّ اختيارها؛ كما يلي:

(١٦) - جمال محمد أبو شنب، قواعد البحث العلمي والاجتماعي. ٢- التَّصميم والتنفيذ التجريبي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩م، ص ١٤١.

أ- خصائص مفردات عينة الدراسة من حيث النوع:

جدول (١)
خصائص مفردات عينة الدراسة من حيث النوع

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
النَّوع	ذكر	١٧٤	٥١,٠٣
	أنثى	١٦٧	٤٨,٩٧
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من جدول (١) يتضح أن هناك تقارباً بين نسبة الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الذكور (٠٣ ,٥١)، بينما بلغت نسبة الإناث (٠٧ ,٤٨).

ب- خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ النَّوع:

جدول (٢)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ النَّوع

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
النَّوع	ذكر	١٧٤	٥١,٠٣
	أنثى	١٦٧	٤٨,٩٧
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من جدول (٢) يتَّضح أنَّ هناك تقارباً بين نسبة الذُّكور والإناث، حيثُ بلغت نسبة الذُّكور (٠٣ ,٥١)، بينما بلغت نسبة الإناث (٠٧ ,٤٨).

ج ـ خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيث الفئات العُمريَّة:

جدول (٣)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ الفئات العمريَّة

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
العمر	١٦ – ٢٥ سنة	١٨	٥,٢٨
	٢٦ – ٣٥ سنة	١٤٦	٤٢,٨٢
	٣٦ – ٤٥ سنة	٨١	٢٣,٧٥
	٤٦ – ٥٥ سنة	٤٨	١٤,٠٨
	٥٦ سنة وأكثر	٤٨	١٤,٠٨
	١٦ – ٢٥ سنة	١٨	٥,٢٨
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من الجدول رقم (٣) يتَّضح أنَّ أعلى نسبة كانت لسنواتِ العمر من (٢٦ – ٣٥) عاماً، حيثُ بلغت نسبتهم (٤٢,٨٢)، بينما كانت أقلُّ نسبة لسنوات العمر من (١٦– ٢٥) سنة حيثُ بلغت (٥,٢٨).

د . خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيث الدَّرجة العلميَّة:

جدول (٤)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ الدَّرجة العلميَّة

المتغيِّر		التَّكرار	النِّسبة
المؤهِّل العلمي	متوسط	٤	١,١٧
	دبلوم ما بعد المتوسِّط	٢	٠,٥٩
	ثانوي	٣١	٩,٠٩
	دبلوم ما بعد الثَّانوي	٨٥	٢٤,٩٣
	جامعي	٢٠٣	٥٩,٥٣
	دبلوم ما بعد الجامعي	٧	٢,٠٥
	ماجستير	٧	٢,٠٥
	دكتوراه	٢	٠,٥٩
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من جدول (٤) يتَّضح أنَّ أعلى نسبة كانت للحاصلين على المؤهِّل الجامعيِّ حيثُ كانت نسبتهم (٥٩,٥٣) عام، بينما كانت أقلُّ نسبة للحاصلين على دكتوراه بنسبة (٠,٥٩).

هـ. خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ الحالة الاجتماعيَّة:

جدول (٥)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ الحالة الاجتماعيَّة

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
الحالة الاجتماعية	أعزب	٥٨	١٧,٠١
	متزوج	٢٧٠	٧٩,١٨
	مطلِّق	٥	١,٤٧
	أرمل	٨	٢,٠٥
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من الجدول السَّابق رقم (٥) يتَّضح أنَّ أعلى نسبة كانت للمتزوجين حيثُ بلغت (١٨ ,٧٩)، بينما كانت أقلُّ نسبة للمطلِّقين والذين كانت نسبتهم (٤٧ ,١).

و. خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ نوعيَّة الوظيفة:

جدول (٦)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيث نوعيَّة الوظيفة

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
الوظيفة	شركة البترول الوطنيَّة	١٦	٤,٦٩
	مشغِّل حقل	٩	٢,٦٤
	مشغِّل غرفة تحكم	٩	٢,٦٤
	فني	٢٣	٦,٧٤
	مهندس	١٦	٤,٦٩
	رئيس قسم	١٧	٤,٩٩
	مراقب	٣	٠,٨٨
	مشغِّل مصفاة	١	٠,٢٩
	معلِّم	٩٧	٢٨,٤٥
	باحث إحصائي	١	٠,٢٩
	محاسب	١٠	٢,٩٣
	سكرتير	١٦	٤,٦٩
	أمين مخزن	٣	٠,٨٨
	باحث نفسي	٥	١,٤٧
	باحث اجتماعي	٢	٠,٥٩
	باحث قانوني	٢٤	٧,٠٤

الوظيفة	مساعد مهندس	٢	٠,٥٩
	طالب	٩	٢,٦٤
	إداري	٦	١,٧٦
	مدير	١١	٣,٢٣
	باحث سياسي	١	٠,٢٩
	إعلامي	٤	١,١٧
	أمين مكتبة	٣	٠,٨٨
	عسكري	٥	١,٤٧
	قاضي	١	٠,٢٩
	محلِّل مالي	١	٠,٢٩
	طبيب	٣	٠,٨٨
	صيدلاني	١٥	٤,٤٠
	موظفة استقبال	٣	٠,٨٨
	مدخل بيانات	٢	٠,٥٩
	غير محدد	٢٣	٦,٧٤
المجموع		٣٤١	١٠٠٪

من الجدول السَّابق رقم (٦) يتَّضح أنَّ أعلى نسبةٍ كانت للمعلِّمين، حيثُ بلغت (٤٥ ,٢٨)، بينما كانت أقلُّ نسبة للباحث الإحصائيِّ والباحث السِّياسيِّ والقاضي والمحلل المالي ومشغل مصفاة (٢٩ ,٠).

ز. خصائص مفردات الدِّراسة من حيثُ سنوات الخبرة:

جدول (٧)
خصائص مفردات الدِّراسة من حيث سنوات الخبرة

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
سنوات الخبرة	١ – ٥ سنة	٦٧	١٩,٦٥
	٦ – ١٠ سنة	٩٤	٢٧,٥٧
	١١ – ١٥ سنة	٦١	١٧,٨٩
	١٦ – ٢٠ سنة	٤٩	١٤,٣٧
	٢١– ٢٥ سنة	٣١	٩,٠٩
	٢٥ سنة وأكثر	٢٤	٧,٠٤
	غير محدَّد	١٥	٤,٤٠
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من جدول (٧) يتبيَّن أنَّ أعلى نسبةٍ كانت لسنوات الخبرة من ٦–١٠ سنوات بنسبة بلغت (٥٧ , ٢٧)، بينما كانت أقلُّ نسبةٍ لسنوات الخبرة غير المحددة حيثُ بلغت (٤٠ , ٤).

ح. خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ توزيعهم على المناطق السَّكنيَّة:

جدول (٨)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ توزيعهم على المناطق السَّكنيَّة

المتغيِّر		التِّكرار	النِّسبة
المحافظة	العاصمة	٥٧	١٦,٧٢
	حولي	٥٩	١٧,٣٠
	الفروانية	٥٤	١٥,٨٤
	الأحمدي	٦٥	١٩,٠٦
	الجهراء	٥٣	١٥,٥٤
	مبارك الكبير	٥٣	١٥,٥٤
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من جدول (٨) يتبيَّن أنَّ هناك تقارباً كبيراً فيما يتعلَّق في نسب المحافظاتِ، وإن كانت أعلى نسبة لمحافظة الأحمدي، حيثُ بلغت (١٩,٠٦)، بينما كانت أقلُّ نسبة لمحافظتي: الجهراء ومبارك الكبير بنسبة (١٥,٥٤).

خ . خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ الجذور:

جدول (٩)
خصائص مفردات عيِّنة الدِّراسة من حيثُ الجذور

المتغيِّر		التِّكرار	النسبة
الجذور	حضريَّة	٢٣٢	٦٨,٠٤
	قبليَّة	١٠٩	٣١,٩٦
المجموع		٣٤١	٪١٠٠

من جدول (٩) يتَّضح أنَّ نسبة الحضر بلغت (٦٨,٠٤)، فيما كانت نسبة من ينتمي إلى الجذور القبليَّة (٣١,٩٦).

ثامناً ـ أشكال ومظاهر الفساد الاقتصاديِّ في المجتمع الكويتيِّ:

١. الرِّشوة:

تُستخدمُ النُّقود والهدايا كأحدِ آليَّات الفساد من قِبَلِ أصحاب المصالح؛ لتسهيلِ أعمالهم أو الحصول على طعن غير مشروع، وهو ما أطلق عليه المشرِّع والنَّاس وتعارفوا عليه باسم الرِّشوة، وتعريف الرِّشوة اصطلاحاً: هي الرِّشوة أو الارتشاء Bribery وهذا الاتِّفاق يجعل الفائدة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي التي يشترط عادةً أنْ تكونَ من الوظائف العموميَّة، ويُعاقب عادةً المرتشي أو الرَّاشي، على أنَّ القانون يَعفي الرَّاشي من العقوبةِ إذا أخبر السُّلطة الحاكمة عن الجريمة أو اعترف بها.(١٧)

(١٧)- أحمد زكي بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيَّة، ط٢، القاهرة : دار الكتاب المصري ، ١٩٩٣ ، ص ٤٦ .

ويرجع السَّبب في ظاهرة الرِّشوة إلى ارتفاع مستوى التَّطلُّعات، بالإضافة إلى عدم كفاية وسلامة إجراءات الرِّقابة على أعمالهم، وانخفاض مستوى الوعي لديهم؛ وعلى ذلك فلا يُمكن فهم وتفسير ظاهرة الرِّشوة بمعزل عن السِّياق العامِّ لعوامل التَّغيير الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تطرأُ على البنية الاجتماعيَّة؛ فانعكاس آليَّات السُّوق العالمي على البناء الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ للمجتمع تلعب دوراً كبيراً في ظهور وانتشار ظاهرة الرِّشوة بتلك الحدَّة التي نراها في الوقتِ الحاضر.[١٨]

٢. الوساطة:

وتعني اللجوء إلى طرف ثالث لإنجاز معاملة معيَّنة سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، وعموماً الوساطة تتنافرُ مع شيء اسمه العدالة الاجتماعيَّة واستحقاق كلِّ فردٍ، وتكافؤ الفرص بين الأفراد والمساواة أمام القانون وغيرها من مبادئ حقوق الإنسان[١٩].

وأصبحتْ كلمة الوساطة من أهمِّ مفردات قاموس الحياة اليوميَّة، إذ لا يستطيع أيُّ فرد إنجاز أيِّ عملٍ له أو الحصول على حقٍّ من حقوقه إلا عن طريق إسناده إلى شخصيَّة فذَّة في مجال من المجالات، تتمتَّع بسلطة أو سطوة ونفوذ، ولم تعدِ الكفاءات العلميَّة، والقدرات الذِّهنيَّة، والاستعداد العامُّ في ظلِّ انعكاس السُّوق العالميِّ هي المنفعة التَّبادليَّة مع من يمسكون بزمام هذه الوظائف، أو تعذر استناده إلى الوساطة من الأشخاص ذوي

(١٨)- حسين إبراهيم زويل، الفساد الإداري وعلاقته بالتَّغيير الاجتماعيِّ دراسة سوسيولوجيَّة في المجتمع المصريِّ، فترة ما بعد ١٩٧٠ رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ١٤٧.

(١٩)- سحر قدوري، مؤسسات المجتمع المدنِّي وإمكانياتها في الحدِّ من الفساد الإداريِّ، مرجع سابق، ص ص ١٦٥ ـ ١٨٥.

السُّلطة أو النُّفوذ، ومن ثَمَّ يمثِّل ذلك محوراً من محاور أزمة الشَّباب حيثُ تتهاوى القيم الخاصَّة بالعدل والموضوعيَّة؛ ليحلَّ محلها القيم السَّلبيَّة التي يكون محورها القيم النَّفعيَّة والماديَّة.(٢٠)

٣. المحسوبيَّة:

وتعنى تأثير علاقات الصَّداقة والقرابة في إنجاز الأعمال، كما يُمكن أن تحدث عن طريق تعيين أو الحصول على مواقع متقدِّمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الإداريِّ.(٢١)

والمحسوبيَّة تؤدِّي ليس فقط إلى التَّصفية الوظيفيَّة، بل تؤدِّي إلى تصفية الأعمال النَّموذجيَّة النَّاجمة، ممَّا يُحْدِثُ إحباطاً وقهراً متسلسلين طويلي الأجل، وتكون النتيجة العامَّة تصفية القوى الفاعلة في الإدارة من المحترمين من أبناء الوطن، مع تعلية شأن وتقوية مخالب المنافقين وحواريهم، ممَّا يقضي على القيم الإيجابيَّة ويؤدِّي إلى تجميل القيم السَّلبيَّة، وبالتَّالي إعطاء قوَّة وجاذبية للفساد، وأيضاً تتحوَّل سلسلة من الرُّؤساء والمرؤوسين في أغلب الأحيان إلى سلسلة من التَّابعين والمتبوعين، وتتلاشى التباينات الإيجابيَّة في الرؤى والأفكار، فتضمحل روح المبادرة والابتكار على مستوى الميكرو (الفرد والوحدة الصغيرة) وتنعدم بالتَّالي القوَّة الدَّافعة للبحث والتَّطوير على المستوى الكبير (المؤسَّسيِّ والقطاعيِّ) وأيضًا تؤدِّي المحسوبيَّة إلى القضاء على ما يُمكن أنْ نطلق عليه (الإبداع المجتمعيَّ) والذي يعني حدوث نشاط إبداعيٍّ جماعيٍّ تكون نتيجتهُ أكبر من المحصلة الجبريَّة لمجموع الإبداعات أو الجهود الفرديَّة، وتتمثَّل مخرجات الإبداع

(٢٠)- حسين إبراهيم محمد زويل، الفساد الإداري وعلاقته بالتغير الاجتماعيِّ، مرجع سابق، ص ١٤٨ .
(٢١)- حسين العبيدي، الضمانات التأديبيَّة للموظف العام في العراق، مرجع سابق، ص ٢٣ .

المجتمعيِّ في زيادة الكفاءة العامَّة للمجتمع وتقليل الفاقد العامِّ وتحقيق ما يبدو للمجتمعات الأُخرى على أنَّه معجزةٌ.

٤. الاختلاس:

يحمل الاختلاس في طياته مخالفة للقانون في أكثر الأحيان لغرضِ تحقيق مصالح شخصيَّة، وهناك دوافع تجعل الموظف يندفعُ إلى الاختلاس منها ضعف الوازع الذَّاتيِّ في الأمانة والتَّجاوز على المال العامِّ[٢٢].

٥. انتهاك القواعد القانونيَّة:

إنَّ الفسادَ المرتبطَ بضرب المصالح العامَّة للمجتمع يمثِّل خطراً حقيقياً على التَّنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة لأنَّ تغليبَ المصالح الخاصَّة على مصالح المجتمع ينشرُ الأنانيةَ والسَّلبيَّة واللامبالاة ويضرب قاعدة المساواة بين المواطنين وهو ما ينعكس بالسَّلب على البناء الاجتماعيِّ واستقرار النُّظم الاجتماعيَّة.

تاسعاً ـ أنواع الفساد الاقتصاديِّ:

١. فساد القمَّة:

يُعَدُّ فسادُ القمَّة من أكثر أنماط الفساد الاقتصاديِّ شيوعاً في الدُّول النَّامية، ويتمُّ استغلال المنصب في تحقيق الصالح الخاصِّ في ظلِّ عدم التَّمييز بين الأموال: الخاصَّة والأموال العامَّة وتبنِّي سياسات إنمائيَّة رأسماليَّة لتكوين ثروات ماليَّة ضخمة، ويعنى به تقاضي رشاوَى وعمولات بشكلٍ مباشر أو عن طريق وسطاء من الشَّركات الغربيَّة الاحتكاريَّة التي توصف

(٢٢)- سحر قدوري، مؤسسات المجتمع المدني وإمكانياتها في الحد من الفساد والإدارة مرجع سابق، ص ص ١٦٥-١٨٥.

بالشَّركات المتعدِّدة الجنسيَّات، من أجل تسهيل وحماية نشاطاتها الاستغلاليَّة في الدُّول النَّامية[٢٣].

٢. الفساد المؤسَّسي:

تتَّسم مؤسَّسات الدُّول الأفريقيَّة بعد الاستقلال بأنَّها هشَّةٌ وضعيفةٌ وتعاني من غياب القواعد والتَّنظيمات التي تحكم الأعمال والمشروعات العامَّة، فالمسؤولون الحكوميون عادةً ما يتجاهلون ويتحايلون على القوانين واللوائح وثمَّة عدم اتِّفاق بشأن تطبيق السِّياسات والقوانين، أضف إلى ذلك فإنَّ موظفي الحكومة يدخلون في اتِّفاقاتٍ مشبوهة وسريَّة مع رجال السِّياسة وذوي النُّفوذ؛ لتحقيق مآرب خاصَّة.[٢٤]

ومن أبرز قطاعات الفساد المؤسَّسيِّ:

١. فساد البرلمان:

إنَّ الوظيفة الرَّئيسة للبرلمان هي أنْ يكون سلطة تشريعيَّة تُمارس رقابتها على السُّلطة التَّنفيذيَّة من خلال النُّواب الذين يعبرون عن المصالح الجماهيريَّة والإرادة الشَّعبيَّة التي اختارتهم، ومن ثَمَّ فهم يساهمون في إصدار القوانين التي تحمي حقوق الإنسان، وتوفِّر له مستوى جيداً من المعيشة، وليس من خلال النُّواب الذين يعبِّرون عن مصالح فرديَّة أو مصالح الحكَّام، بل ويسعون إلى إرضاء السُّلطة التَّنفيذيَّة وعدم مخالفتها، وذلك لأنَّه قد تمَّ تعينهم رغماً عن إرادة الشَّعب بواسطة هذه السُّلطة التَّنفيذيَّة،

(٢٣)- حنان محمد حسن سالم، التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص١٣.

(٢٤) - حمدي عبد الرحمن، الفساد في أفريقيا، دار القارئ العربِّي ، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٨ .

ومن ثَمَّ يكون تواجد مثل هؤلاءِ النُّواب خطراً على عمليَّة الدِّيمقراطيَّة؛ لأنَّهم لا يخدمون في النِّهاية سوى مصالحهم الشَّخصيَّة، ويسعون إلى إصدار القوانين التي تحمي هذه المصالح، ومن أهمِّ صور فساد البرلمان.

أ- شراء أصوات النَّاخبين:

خاصَّة من قِبَل محدودي الدَّخل والفقراء، وتنتشرُ هذه الظَّاهرة بصفة خاصَّة في المناطق الرِّيفيَّة حيثُ يدلي النَّاخب بصوته لصالح مرشَّح معيَّن مقابل الحصول على بعض الدنانيرِ أو الوعود بالحصول على وظيفة معيَّنة أو الحصول على خدمة ما.

ب- مستوى معيشة أعضاء البرلمان:

يُمكن النَّظر إلى الفساد البرلمانيِّ باعتباره المتغيِّر المستقلّ بالنِّسبة للفساد المؤسَّسيِّ بصفة عامَّة ويُمكن الاستدلال على فساد أعضاء البرلمان من المستوى المعيشيِّ الاستهلاكيِّ لهم، فإنه يفوق بكثيرٍ ما يحصلون عليه من مرتبات وظائفهم؛ فإنَّ ذلك يعتبر مؤشراً على الفساد.

ومن النَّماذج الصَّارخة لهذه الحالة البرلمان «الفلبيني» في عهد ماركوس حيثُ كان أغلب أعضاء البرلمان يعيشون في منازل ضخمة ويملكون سياراتٍ فارهةً، ويعمل لديهم عددٌ من الخدم والسَّائقين والموظفين؛ ممَّا يفوق بكثير الإمكانيَّات الماديَّة لعضو البرلمان.

ج- استغلال حصانة أعضاء البرلمان في القيام بأعمالٍ غير مشروعة:

كثيراً ما يستغلُّ أعضاء البرلمان نفوذهم وحصانتهم في القيام بأعمال غير مشروعة مثل التَّهريب وعقد صفقات مريبة بما يعودُ عليهم بأموالٍ

طائلة، وليس بمستغرب أن يسعى هؤلاء الأعضاء إلى الحصول على مقعدٍ في البرلمان بأيِّ ثمنٍ سواء من خلال شراء أصوات النَّاخبين أو تزوير الانتخابات أو تملُّق مسؤولي الحزب حتَّى يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر لهم في الانتخابات[٢٥].

٢. فساد الوزارات والإدارات:

يشير الفساد الوزاريُّ إلى استغلال الوزراء لوظائفهم ومناصبهم لتحقيق مكاسب ذاتيَّة على حساب المصلحة العامَّة وبغض النَّظر عن نوعيَّة الوسيلة التي يُمكن الاعتماد عليها للوصول لأهدافهم، وقد يرجع السَّبب في ذلك كما يقول «حمدي عبد الرحمن»: إلى شعورهم بعدم الأمن والتَّعلُّق على إمكانيَّة الاستمرار في السُّلطة بدفعهم إلى العمل على تحقيق مصالحهم الشَّخصيَّة والاستفادة من المنصب بأقصى قدرٍ ممكن، وفساد الوزراء أمرٌ شائعٌ ومعروفٌ في كثير من الدُّول الأفريقيَّة مفاده ما يسعى الوزراء إلى محاباة أصدقائهم وأفراد عشيرتهم، لقد كان الوزراء في دولة مثل نيجيريا أو غانا في أوائل السِّتينيَّات يقضون نصف أوقات عملهم الرَّسميَّة في البحث عن وظائف مختلفة لأقاربهم ومعارفهم.[٢٦]

٣. فساد الهيئة القضائيَّة:

إنَّ فساد الهيئة القضائيَّة لا يقتصرُ على ممارسة بعض القضاة للأعمال غير المشروعة مثل: تقاضي الهدايا والرَّشاوَى بهدف تعديل الأحكام

(٢٥)- حنان محمد سالم، التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ١ ـ ١٦ .
(٢٦)- حمدي عبدالرحمن، الفساد في أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٢٨ ـ ٢٩

لصالح بعض النَّاس وإنما يُعَدُّ الاعتداء على سُلطات القضاء ونزعها منهم وتحويلها إلى آخرين من أهمِّ صور فساد الهيئة القضائيَّة وتنتشر في الدُّول النَّامية ظاهرة تقليص اختصاصات السُّلطة القضائيَّة ونقلها إلى المحاكم العسكريَّة، وقد يصل الأمر إلى أكثر من ذلك حين يُحاكَمُ المدنيون أمام المحاكم العسكريَّة(٢٧).

٤. فساد أجهزة الأمن:

تشهدُ الأجهزة الأمنيَّة في العديد من الدُّول النَّامية صوراً متنوِّعة من الفساد، ومن أوضحها الرِّشوة والتي تمثِّل ظاهرةً شائعةً في التَّعامل مع المواطن العاديِّ وصغار العاملين في هذه الأجهزة، وعادةً ما يقابل هذا الفساد «الصغير» فساد «كبير» في شكل استغلال كبار العاملين في هذه الأجهزة لمناصبهم ونفوذهم في سبيل تحقيق مصالحهم الخاصَّة.

٥. فساد المؤسَّسة العسكريَّة (الجيش):

يختصُّ الجيش في العديد من الدُّول النَّامية بصور متنوِّعة من الفساد لا تختلف كثيراً عن صور الفساد في الحياة المدنيَّة، وتأتي في مقدِّمة هذه الصُّور الرَّشاوَى التي يتقاضاها كبار الضُّباط سواء من عناصر محليَّة وهو ما يفسِّر انتشار ظاهرة التَّهرُّب أو الإعفاء غير القانونيِّ من الخدمة العسكريَّة في الدُّول النَّامية التي تأخذ رسميًّا بنظام التَّجنيد الإجباري، أو من شركات غربيَّة منتجة للسِّلاح نظير تسهيل عقد الصَّفقات العسكريَّة(٢٨).

(٢٧)- حنان محمد سالم، التَّوجُّهات الأيديولوجيَّة ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصريِّ، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١.
(٢٨) - حنان محمد سالم، المرجع السَّابق ص ص ٢٢- ٢٦ .

عاشراً ـ مستويات الفساد الاقتصاديِّ:

ويُمكن أنْ تنحصر درجات الفساد الاقتصاديِّ وفقاً لمستويات معيَّنة منها:

١ـ الفساد الاقتصادي على مستوى الفرد.

٢ـ الفساد الاقتصادي على مستوى المنظَّمات.

٣ـ الفساد الاقتصادي على مستوى المجتمع.

حادي عشر ـ العوامل المؤدِّية للفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ:

١. العوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة:

وتشمل العوامل الاجتماعيَّة التي تتَّصل بالقيم والاتِّجاهات التي تسود وتنتشر في المجتمع إضافةً إلى علاقات القرابة والعلاقات الشَّخصيَّة وضعف مؤسسات التَّربية والإعلام وتشمل العوامل الدِّينيَّة والثَّقافيَّة وهي عموماً تشمل ما يلي:

ـ انتشار الجهل وتفشي الأُميِّة بمعدَّلاتها المرتفعة، وعدم معرفة المواطنين بحقوقهم الفرديَّة.

ـ التَّغيُّر والتَّبدُّل الاجتماعي السَّريع غير المخطط له والتَّنمية غير المتوازنة.

ـ تدهور دور الإعلام وخضوعه لسيطرة بعض الفئات ذات المصلحة من الفساد الاقتصاديِّ.

ـ انتشار أفكار واعتقادات تدعم استغلال الوظيفة من قبيل استثمارها والتَّربُّح منها.

ـ غلبة علاقات القرابة والعلاقات الشَّخصيَّة النَّفعيَّة على العلاقات الرَّسميَّة.

ـ انتشار قيم تدعم التَّهرُّب من المسؤوليَّة تجاه المجتمع والمؤسَّسات وتبيح نهب المال العامِّ والتَّهرُّب من الضَّرائب لدى أغلب الأفراد.
ـ ضعف كفاءة المؤسَّسات التَّعليميَّة في غرس القيم الأخلاقيَّة في نفوس النَّاس مثل الإبداعيَّة والمسؤوليَّة ودعم القيم الأخلاقيَّة لديهم.
ـ ضعف الولاء الوطنيِّ والمجتمعيِّ لدى الأفراد.
ـ تدخُّل القيادات والرُّموز القبليَّة في شؤون الإدارات والمؤسَّسات.
ـ ضعف الوازع الدِّيني ووسائل الضَّبط الاجتماعيِّ من قيم ورأي عامٍّ وسيادة القانون.
ـ سيادة القيم الاستهلاكيَّة والتَّرف والبذخ والإنفاق الزَّائد.
ـ الاضطراب القيمي والعقائد لدى فئة من الأفراد والصِّراع بين القديم والحديث.
ـ سيادة النَّزعة الفرديَّة والأنانيَّة والتَّحرُّر من الضَّوابط الاجتماعيَّة كنتيجة للتَّغيُّر.(٢٩)

٢. العوامل الاقتصاديَّة :

يُمكن عرض بعض العوامل الاقتصاديَّة التي كان لها دورٌ كبيرٌ في انتشار واستفحال الفساد الاقتصاديِّ منها:

أ ـ الأجور المنخفضة للموظفين والعاملين في القطاع الحكوميِّ في ظلِّ ارتفاع مستوى المعيشة.
ب ـ انخفاض أسعار بعض السِّلع المدعومة مقارنةً بأسعارها في السُّوق؛ ممَّا يشجِّع على السَّمسرة فيها والحصول عليها مقابل دفع الرَّشاوَى.

(٢٩) – عبد الله أحمد عبد الله، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٠ م، ص ٨٠ .

ج ـ التَّعاون الاقتصادي بين بعض الطَّبقات والفئات الاجتماعيَّة.
د ـ انعدام أو ضعف المنافسة في السُّوق؛ ممَّا يشجِّع على ظهور مصادر للاحتكار.
هـ ـ عدم وجود ضوابط لأسعار السِّلع والخدمات ومتابعتها المستمرَّة.
و ـ عدم الاعتماد على دراسات الجودة في أغلب المشاريع التَّنمويَّة.
ي ـ التَّحوُّل السَّريع وغير المخطَّط نحو تنظيم دور القطاع الخاصِّ على حساب القطاع العامِّ.
ز ـ الأزمات والنَّكبات الاقتصاديَّة[٣٠].

٣. العوامل القانونيَّة:

هناك كثير من العوامل القانونيَّة والتَّنظيميَّة المحفِّزة بشكلٍ كبيرٍ للفساد الاقتصاديِّ والمتأتية من وجود القوانين والأنظمة غير الواضحة والمعقَّدة والتي تتغيَّر باستمرار، كذلك يُشكِّل التَّطبيق الضَّعيف للقوانين جزءاً رئيساً من الفساد الاقتصاديِّ؛ فيساعدُ على خلق أنظمة مزدوجة يُمكن الدُّخول من خلالها إلى أكثر من طريق في الحصول على الهدف المطلوب[٣١].

٤. العوامل السِّياسيَّة:

هناك عوامل سياسيَّة كثيرة أدَّت إلى انتشار الفساد الاقتصاديِّ منها:
أ ـ عدم وجود فصلٍ واضحٍ بين السُّلطات: (التَّشريعيَّة والتَّنفيذيَّة والقضائيَّة).

(٣٠)- عامر الكبيسي، الفساد الإداري ـ رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة المجلة العربية للإدارة، المجلد (٢٠)، العدد الأول، ٢٠٠٠م، ص ص ٨٥ ـ ١٢٣.
(٣١) - سحر قدوري، مؤسسات المجتمع المدنِّي وإمكانياتها في الحدِّ من الفساد الإداريِّ، مرجع سابق، ص ص ١٦٥ ـ ١٨٥.

ب ـ التَّحايل في عملية التَّنافس على السُّلطة (الانتخابات)؛ ممَّا يؤدِّي إلى وصول أشخاص غير صالحين إلى السُّلطة.

ج ـ ضعف هيبة الحكومة وفقدانها للمصداقيَّة في نظر العديد من المواطنين.

د ـ تأثير الجماعات الضَّاغطة من ساسة ورجال أعمال.

هـ ـ ضعف أو انعدام دور الأحزاب السِّياسيَّة في توجيه جموح الحكومات.

و ـ عدم اكتراث الحكومة بعلاج المشكلات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي يُعاني منها الأفراد(٣٢).

ثاني عشر: الآثار المترتِّبة على الفساد الاقتصاديِّ:

يُمكن لنا عرضُ الآثار النَّاجمة عن الفساد الاقتصاديِّ على النَّحو التَّالي:

١. الآثار الاجتماعيَّة :

يؤدِّي الفسادُ الاقتصاديُّ إلى توزيع الدُّخول بشكل غير مشروع ويحدث تحوُّلات سريعة وفجائية في التَّركيبة الاجتماعية، الأمر الَّذي يُكرِّس التَّفاوت الاجتماعي ويزيدُ من احتمالات التَّوتر وعدم الاستقرار السِّياسي، فضلاً عن ذلك يضعف الفساد الاقتصادي الرُّوح المدنيَّة ويحكم القدرات ويهجر الكفاءات وينفِّر أصحاب الضَّمير ويشوِّه العمل في المؤسَّسات العامَّة والخاصَّة.

إنَّ أخطر ما يسببه الفسادُ الاقتصاديُّ هو الخلل الجسيم الذي يصيبُ أخلاقيَّات وقيم العمل والمجتمع؛ ممَّا يؤدِّي إلى شيوع حالةٍ ذهنيَّةٍ لدى الأفراد تبرِّر الفساد وتجدُ له من الذَّرائع ما يبرِّر استمراره ويساعد في اتِّساع نطاق مفعوله في الحياة اليوميَّة إلى أن يصلَ إلى حدِّ انهيار الضَّوابط القيميَّة التي تحمي مسيرة الفرد والمجتمع من الفساد.

(٣٢) – عبد الله أحمد عبد الله، الأبعاد الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للفساد الإداريِّ مرجع سابق ، ص٨٢.

٢. الآثار الاقتصاديَّة :

مع مرور الوقت تصبح الأموال النَّاجمة عن الفساد الاقتصاديِّ هي الأموال الرَّئيسة التي تفوق الرَّاتب الذي يتقاضاه الموظف؛ ممَّا يجعل الفرد يفقد الثِّقة في قيمة عمله الأصليِّ وجدواه وبالتَّالي يتقبَّل نفسياً فكرة التَّفريط التَّدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفيِّ والمهنيِّ والرِّقابيِّ، إضافةً إلا أنَّ المجتمع يساوره قلقٌ بسبب العلاقة ما بين الفساد الاقتصاديِّ وبين أنواع مختلفةٍ من الجرائم المنظَّمة والجرائم ذات الوجه الاقتصاديِّ والماليِّ كجريمة غسيل الأموال ويحلُّ الفسادُ الاقتصاديُّ بتخصيص الموارد وتوزيعها التي يفترض توجيهها نحو إنتاج السِّلع والخدمات فإنها بدلاً من ذلك تخصص للفساد الاقتصاديِّ الذي له آثار سلبية أيضاً على مستويات الاستثمار الأجنبيِّ والمحليِّ سواء بسواء.

المستثمرون سيتجنبون في نهاية المطاف البيئات التي يتغلغل فيها الفساد؛ لأنَّه يزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال.

٣. الآثار السِّياسيَّة:

إنَّ انتشار الفساد الاقتصاديِّ يؤثِّر سلباً على أمن واستقرار المجتمعات وهو يقوِّض العمل المؤسَّساتي والدِّيمقراطيِّ، وأُسس العدالة، كما يضرب مصداقيَّة الدَّولة ومؤسَّساتها وبالتَّالي سيزعزع ثقة الأفراد بها ويُخلِّف فجوةً كبيرةً ما بين طرفي المعادلة : المجتمع والدَّولة.

٤. الآثار القانونيَّة:

يفقد القانون هيبته في المجتمع؛ لأنَّ المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات التَّنظيميَّة ويصبح واضحاً للعيان أنَّ القانون في سباتٍ عميق وأنَّ الجزاءات واللوائح لا تُطبَّقُ ضد المخالفات الصَّريحة والمدمِّرة

لأمن البلد والمجتمع فلا بُدَّ للفرد أنْ يفقدَ ثقته في هيبة القانون في المجتمع، وتصبح مخالفته هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء، ويعملُ الفساد على خلق ثقافةٍ يفلت فيها المفسدون من المساءلة عن تصرفاتهم، وكذلك يعمل على تكريس نظام يغفلُ فيه سيادة القانون بشكلٍ كبيرٍ؛ فيسهمُ في ارتفاع معدَّلات الجريمة نتيجة سهولة الهروب من العقاب[٣٣].

ثالث عشر ـ آليَّات وسُبل مكافحة الفساد الاقتصاديِّ في المجتمع الكويتيِّ:

لم تعدْ ظاهرة الفساد الاقتصاديِّ اليومَ مجرد مشكلة داخليَّة تتعلَّق بدولة ما، بل أصبحت ظاهرةً عالميَّة، وأشكال وأنماط الفساد أصبحت معقَّدة لدرجة يصعب التَّعرُّف عليها أحياناً، إنَّ وتيرة الفساد تتزايد في ظل تحوُّلات الثَّورة التِّقنيَّة ومناخ الانتفاع والذي يسبب مشكلات اجتماعيَّة واسعة، وخاصَّة مع سقوط حواجز الحماية التُّجاريَّة أمام تدفُّق رؤوس الأموال والسِّلع، وهو ما يؤدِّي إلى ارتفاع مؤشِّرات البطالة والاستغناء عن العمال؛ وبالتَّالي فجوة الدُّخول الواسعة في المجتمعات المختلفة، إنَّ جميع هذه التَّغيُّرات فرضت على الدَّولة أنْ تسعى جاهدةً في البحث عن مخارج تستطيع من خلالها وبصورة تدريجيَّة أن تحدَّ من آثاره السَّلبيَّة والمؤذية لمختلف المجالات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة... وغيرها.

إذًا لا بُدَّ من مكافحة آفة الفساد الاقتصاديِّ وبكلِّ الوسائل وبأسرع وقت لأنَّ الخطير في الأمر أنَّه كُلَّما تأخرت المعالجة والاستئصال ترسخت الظَّاهرة في نسيج الدَّولة والمجتمع لتصبحَ عندها ظاهرة مقبولة وغير مرفوضة اجتماعياً وسلوكياً وبالتَّالي تصبح معالجتها أمراً شبه مستحيل أو بخسائر كبيرة[٣٤].

(٣٣)- شاكر عصفور محمد، فساد البيروقراطيَّة، مجلة الإدارة العامَّة، العدد (٣٢١)، ١٩٩٧م، ص ٣٥.
(٣٤)- سحر قدوري، مؤسسات المجتمع المدنِّي وإمكانياتها في الحدِّ من الفساد الإداريِّ مرجع سابق، ص ص ١٦٥ ـ ١٨٣.

يرى البعض أنَّ إصلاح نظام العمل يكبح البيروقراطيين على مختلف المستويات، وبالتَّالي فإنَّ استقرارَ الجهاز الحكوميِّ وإقامة أجهزة خارجة لمراقبة السُّلوك الوظيفيِّ أمرٌ مهمٌّ، كما أنَّ استقلال القضاء وحرية الصَّحافة والإصلاح السِّياسيِّ ضمانات كبيرة في هذه المواجهة، كما يُعَدُّ النِّظام اللامركزي المعتمد على توزيع السُّلطة معها في فرض الرِّقابة على السُّلطة المركزيَّة.

ويُمكن أن نطرح جملةً من المخارج العمليَّة للحدِّ من الفساد الاقتصاديِّ في مؤسَّسات الدَّولة وهي:

١. تحصين النِّظام القيمي للمجتمع:

إنَّ أخطر ما يسببه الفسادُ الاقتصاديُّ هو الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيَّات وقيم العمل في المجتمع؛ ممَّا يؤدِّي إلى شيوع حالة ذهنيَّة لدى الأفراد تبرر الفساد وتجدُ له من الذَّرائع ما يبرر استمراره ويُساعد في اتِّساع نطاق مفعوله في الحياة اليوميَّة إلى أن يصلَ إلى حدِّ انهيار معظم الضَّوابط القيميَّة التي تحمي مسيرة الفرد والمجتمع من الفساد الاقتصاديِّ، ومن هنا فإن بناء وترصين النِّظام القيميِّ له دور كبير جداً في تطويقه والحدِّ منه.

٢. إشاعة الدِّيمقراطيَّة والمحاسبة:

توسيع دائرة الرِّقابة والمحاسبة من جانب الأجهزة الرِّقابيَّة ومؤسَّسات المجتمع المدنيِّ لتحقيق درجة أكبر من الشَّفافية وليس هناك من شكٍّ في أنَّ الضَّمان الحقيقيَّ لحل مشكلة الفساد الاقتصاديِّ بشكلٍ رئيسٍ يُكمن في تداول السُّلطة حتَّى لا يعششُ الفساد لمدَّة طويلة ويتمُّ توارثه والتَّستر عليه.

٣. إعادة هيكلة الإدارة:

من الضروريِّ والملزم للمؤسَّسات أنْ تعملَ على فكِّ التَّعقيد والتَّشابك في الحلقاتِ الإداريَّة والتَّنظيميَّة وتقليص الإجراءات من خلال إلغاء البعض، والذي جاء بفعل المفسدين، ولا بُدَّ من وضع القواعد والضَّوابط اللازمة؛ لمنع التَّداخل بين الوظيفة العامَّة وممارسة أيِّ نشاط خاصٍّ؛ لمنع اختلاط المال: العامِّ والخاصِّ، وهذا يقتضي بدوره إعادة النَّظر في اللوائح الماليَّة وتشديد القيود والضَّوابط.

٤. إصلاح هيكل الأجور والرَّواتب:

كي يُمكن محاصرة الفساد الاقتصاديِّ عند أدنى المستويات لا بُدَّ من تحسين أوضاع صغار وكبار الموظفين في الخدمة المدنيَّة من حيثُ مستويات الأجور والرَّواتب وما يتمتَّعون به من مزايا عينيَّة حتَّى تصبح تلك الأُجور أداةً للعيش الكريم؛ ممَّا يساعد في زيادة درجة حصانة صغار الموظفين وكبارهم إزاءَ الفساد الاقتصاديِّ والمفسدين وبما يُساعد في القضاء على الفساد بأشكاله وصوره المختلفة.

٥. استحداثُ آليَّات لكشف الفساد:

لا بُدَّ من استحداث آليَّات وبشكل دوريٍّ على غرار مراصد حقوق الإنسانِ التي تمَّ استحداثُها في العديدِ من الدُّول خلال السَّنوات الأخيرة، فهناك عناصرُ رئيسة تشكِّلُ جوهرَ صناعة الفساد الاقتصاديِّ يجب أن يتابعها المرصد بصورة مستمرَّة.

إنَّ غياب تطبيق القوانين الرَّادعة بشكلٍ فعَّالٍ هو الذي مكَّن مقترفي الفساد الاقتصاديِّ من أنْ يطوِّعوا الأوامر والتعليمات من دون عقاب[٣٥].

(٣٥)- إلكسندر سوليفان، جون وشكولنكوف، مكافحة الفساد- منظورات وحلول القطاع الخاصِّ، مركز المشروعات الدَّوليَّة الخاصَّة، واشنطن، ٢٠٠٥م، ص ص ١١، ١٤، ٢٠.

٦. الحكومة الإلكترونيَّة:

يُمكن أنْ يتجلَّى التَّأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الإلكترونيَّة في الاقتصاد والمجتمع تحسناً في الشَّفافية، وأصبحت أداةً رئيسة في محاربة الفساد الاقتصاديِّ، وإذا ما ترافقت حلولها مع مجموعة واضحة من الأهداف وساندتها هيئة تشريعيَّة قويَّة تستطيع الحدَّ من الفساد بعدَّةٍ وسائل منها: جعل القواعد والإجراءات متاحة على المواقع الإلكترونيَّة، وتحديد المسؤول عن كلِّ خدمة، ومتابعة العمليَّات وتحديد المسؤول عن الأعمال الخاطئة.

٧. القيادة الإداريَّة الواعية:

اضطلاع القيادة الإداريَّة بدورها المهمِّ في توضيح رسالة المنظَّمة وتبنيها لمشروع محاربة الفساد، كذلك إرساء سياسات هدفها تناوب العاملين، وتنقُّلهم بين المناصب المتنوِّعة الهدف، تقصير مدَّة بقاء العامل في المنصب؛ لتجنُّب تأسيس علاقات غير مرغوبة بينه وبين المواطنين.

٨. إنشاء جهاز لمحاربة الفسادِ:

يمتلك هذا الجهاز صلاحيَّات واسعة في مجال عمله ومزود بالإمكانياتِ الكافية وبحيث ينتقي له أكفأ وأفضل العناصر، وأنْ يتمتَّع بحصانة تمكِّنه من القيام بدوره بشكلٍ فعَّالٍ، ويُمكن الاستفادة من تجارب الدُّول والمنظماتِ التي أنشأت جهازاً مماثلاً من حيث تنظيمه والأدوار التي يباشرها والتبعيَّة الخاصَّة به وكذلك نظم عمله.

٩. تقييم الأداء:

من الضروريِّ والفعَّال أن تلجأ المؤسَّسات إلى تقييم أداء عامليها بصورة مستمرَّة لتضييق المجال أمام عمل العناصر المفسدة فيها وتميُّز العناصر الأكْفاء والنَّزيهة وتنمِّى قدراتها ومكافأتها وجعلها قدوة للآخرين.

١٠. دور الإعلام:

يبرز أيضاً الدُّور المهمُّ للإعلام والصَّحافة في تسليط الضَّوء على الفساد في أعلى المواقع الإداريَّة وأدناها مع توافر الضَّمانات القضائيَّة اللازمة لحصانة رجل الإعلام[٣٦].

رابع عشر ـ القيم الأساسية في المجتمع الكويتي وعوامل تغيرها :

١ - أهمية القيم :

القيم موجودة في التاريخ في كل أمة لها حضارة ولها مدنية، هذه القيم تعتز بها تلك الأُمة لأنها من عناصر مميزاتها ومن أسباب بقائها، والقيم ضرورية في حياة الناس، إذ أنها تساعدهم على تحقيق مقدرتهم الذاتية على الاختيار والابتكار والتجديد، وهي ضرورة أيضاً للمجتمع لتنمية وتطوير أنظمته الاجتماعية التي تحدد ملامح الوجود الإنساني في مجتمع محدد، والتي تفيد في معرفة اتجاهاته المستقبلية ومناحي تطور أجياله.

وقد نالت القيم عموماً، قدراً كبيراً من الاهتمام منذ بزوغ الفجر الإنساني، وقد ازدادت أهمية دراسة القيم مع بزوغ فجر العولمة وهيمنة

(٣٦) – سحر قدوري، مؤسسات المجتمع المدني وإمكانياتها في الحدِّ من الفساد الإداريِّ مرجع سابق ص ١٦٥ ـ ١٨٣ .

أطروحاتها وشيوع أوضاع جديدة تتمثل في الخصخصة والتقسيم العالمي للعمل وشيوع ثقافة الاستهلاك وغيرها من التعابير والاتجاهات الدالة على تراجع الجغرافيا بعد سقوط المعنى التقليدي للحدود بين دول العالم نتيجة ثورة الاتصالات الهائلة التي منحت دول المركز الرأسمالية السيادة في قدرها على تصدير أنماطها القيمية والثقافية الاستهلاكية نحو الدول النامية.

ولما كانت القيم بشتى أنواعها المعيار الحقيقي لإنسانية الإنسان وطبيعته البشرية كان لا بُد من الوقوف عندها، كونها تمثل تطلعات هذا الجيل أي جيل الشباب على اعتبارها جزءاً من صميم تجارب هذه الفئة التي فطر على بعضها واكتسب بعضها الآخر من البيئة المحيطة والمجتمع، وتربية الشباب لا يمكن أن تتم بمعزل عن القيم الاجتماعية والاتجاهات الأيديولوجية للمجتمع.(٣٧)

ويعد نظام القيم لدى الفرد من المرتكزات الرئيسة لشخصيته، ويمكن فهم سلوك الفرد من خلال الاستعانة بنظامه القيمي، كما يعد المنظور القيمي من أهم مصادر الإحساس الواعي لدى الفرد بالذات والآخرين، ومن هنا تنبع أهمية التربية في بناء الإنسان والجماعات، حيث نجد العلاقة وثيقة بين القيم والتربية، فإن كانت القيم تشكل الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها، فإن التربية تشكل الإدارة المنفذة لهذه الأهداف عبر حلقاتها وطرقها وأساليبها.(٣٨)

وما من شك أن للقيم أهمية على كافة المستويات منها على مستوى الفرد والمجتمع والمستوى القومي كالتالي :

(٣٧) - صالحة سنقر، التربية وقضايا الشباب، مجلة المعلم العربي، السنة / ٣٨/ ٢ العدد (٥) ، ١٩٥٨م، ص ٣١ .
(٣٨) - نبيل صالح سفيان، الذكاء الاجتماعي والقيم الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة علم النفس، جامعة تعز، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، العراق .

أ ـ أهمية القيم على مستوى الفرد :

إن القيمة تحاصر الإنسان وتستولي عليه ولا يمكن تصور وجوده بدونها وكذلك لا يمكن تصور وجودها بدونه، فهي قيم منسوبة إليه لأن وجوده يتطلبها حتى يستقيم والقيم تتطلب من الأفراد التمسك بها من جهة لأنها تُعطي لوجود الأفراد بعداً وقدراً لم يكونوا عليه وتجعلهم يرغبون في الزيادة منها من جهة أُخرى لأنها تجعلهم يشرفون على آفاق الوجود الكامل الحق الذي يجذبهم إليه ويحملهم على الاستمرار في طلبه والبحث عنه فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع العيش بدون قيم، أو أن يترك البحث عما هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له الآن، "القيمة في النهاية هي كل شيء بالنسبة إليه " وهي كل فعل وكل وصف مرغوب فيه أو قابل للرغبة فيه يحفظ وجوده ويسعده ويثريه، وهي كل ما يثبت إنسانية الإنسان ويؤكدها ويسمو بها درجة إلي أُخرى ".[٣٩]

ولذلك فالإنسان على صلة دائمة بالقيم. والقيم التي يتعلق بها أنواع كثيرة متفاوتة يسمو بعضها على بعض ويتجاوزه تجاوزاً يجعله يتعلق بها أكثر مما هو دون.[٤٠]

والقيم تمكن الفرد من اتخاذ القرار تجاه "ما هو صالح وما هو قاسم " و "ما هو خير وما هو شر " فضلاً عن قدرة القيم على ضبط السلوك فتجعل الفرد يقوم أو يحجم عن أي سلوك يتنافى مع مجموعة القيمة ــ الضوابط الداخلية ــ التي اكتسبها وخبرها ومارسها من بداية السنوات الأولى من حياته إلي أن أصبحت نمطاً من أنماط شخصيته، الأمر الذي ساعده كثيراً على عدم التردد أو التشتت عند اتخاذ القرار بل على العكس فهي التي تعينه

(٣٩) – ربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية، الجزائر ، ١٩٨٠م، ص ٣٢٧ .
(٤٠) – بلال العربي، القيم والتنفيذ الاجتماعي ــ الشباب نموذجاً ، مجلة دراسات مستقبلية ، صادرة عن مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، العدد السادس ، يناير ، ٢٠٠١م، ص ١١ .

على اتخاذ موقف محدد وحاسم مع الإحساس بالاطمئنان والراحة النفسية عند اتخاذ القرار.

والقيم كضوابط داخلية تعين الفرد على تحديد موقفه من أُمور الحياة ومتغيراتها وذلك أفضل بكثير من عملية الضبط من خلال الالتزام بقوانين خارجية، الأمر الذي قد يسبب للفرد مشاعر من القلق والوقوع في صراع عكس التبني للقيم كضوابط داخلية حسب الاقتناع والتشبع والإيمان بما يجب أن يفعله وما لا يجب أن يفعله فيكون أكثر راحة واستقراراً تحسب لكل ما يصدر عنه من أقوال وأفعال.

والقيم أيضاً تسهم بدرجة كبيرة في إبراز ذات الفرد وتميزها عن ذوات الآخرين وذلك لأنها تمثل أهم المحددات لصفة كل من الفرد والمجتمع، فإن ما يميز فرداً ما أو مجتمعاً ما وسط المحيطين أو العالم بأكمله يعتمد على القيم المتبناة قولاً وفعلاً ولذلك أشار العلماء على الآباء والمربين بضرورة غرس القيم الايجابية السلمية في نفوس الأطفال مع بداية مراحل النمو الأولى، والعمل على رعايتها والمحافظة على وجودها، وبتهيئة البيئة المحيطة للتدريب ولممارسة السلوك الذي يتفق وهذه القيم بأنماطها المختلفة والتي تتفق وتتطابق إلى حد بعيد مع السلّم القيمي المتبناة لآبائهم، فالطفل يكتسب قيمة من خلال النموذج والقدرة التي يعتد بها وتعينه على ممارستها.[٤١]

ب ـ أهمية القيم على مستوى المجتمع :

تنبع أهمية القيم على مستوى المجتمع من التالي :

ـ تحافظ على تماسك المجتمع فتجدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه الثابتة.

(٤١) – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أجنحة الرؤية – نحو نسق ايجابي للقيم الاجتماعية يحلق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠م – دراسة تحليلية، مجلس الوزراء المصري القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٥٧ .

- تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديدها الاختيارات الصحيحة مما يسهل على الناس حياتهم ويحفظ للمجتمع استقراره وكيانه في إطار موحد.
- ربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساساً عقلياً يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة.
- تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزاعات، فالقيم والمبادئ في أية جماعة هي الهدف الذي يسعى جميع أعضائها للوصول إليه.
- تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحدد له أهداف ومبررات وجوده وبالتالي يسلك في ضوئها وتحدد للأفراد سلوكياتهم.(٤٢)

ت- أهمية القيم على المستوى القومي:

ترجع أهمية القيم على المستوى القومي إلى أنها تساعد الدولة على حماية أمنها القومي من أي تهديد خارجي، فكلما كانت هذه القيم قوية زادت قدرة الدولة على حماية الشعب من الغزو الفكري، وقد وصف علماء الاجتماع الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد) وقد زادت دواعي الاهتمام بالقيم إلحاحاً وذلك أن المجتمع العربي يواجه أخطار تذويب ثقافي وحضاري وغزواً فكرياً بأشكال متعددة آخرها (العولمة) فهي تهدف ضمن ما تهدف إليه محاولة تنميط أفكار البشر وسلوكياتهم وقيمهم الفردية والجماعية وفقاً للنمط الغربي، كما أن القيم وسيلة لتحقيق التقدم والتنمية.(٤٣)

---

(٤٢) - عصام شريف، القيم الإسلامية - مفهومها - مصادرها - خصائصها، ١٤ أغسطس ٢٠٠٧م.
http// www.islam-love.com/paimt.php..... altiam=primt bid=116

(٤٣) - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أجنحة الرؤية، مرجع سابق، ص ص ٥٧ - ٥٨.

٢- القيم والعمل :

لقد نالت القيم، عموماً قدراً كبيراً من الاهتمام منذ فجر الفكر الإنساني، وقد ازدادت أهمية دراسة القيم، ولاسيما قيم العمل والإنتاج، مع بزوغ فجر العولمة وهيمنة أطروحاتها وشيوع أوضاع جديدة تتمثل بالخصوصية، والتقسيم على تراجع الجغرافيا بعد سقوط المعنى التقليدي للحدود بين دول العالم نتيجة ثورة الاتصالات الهائلة التي منحت دول المركز الرأسمالية السيادة في قدراتها على تصدير أنماطها القيمية والثقافية الاستهلاكية نحو الدول النامية

ويأتي الحديث عن العمل والقيم المرتبطة به من أن العمل بحد ذاته أصبح يمثل هوية الفرد الاجتماعية داخل المجتمعات الحديثة، مقارنة بما كان عليه في المجتمعات التقليدية عندما كانت الأسرة أو القبيلة التي ينتسب إليها الفرد.

وهنا تتسع معاني العمل من الحدود الفردية، بالمعنى الاقتصادي، إلى مضامين اجتماعية تشمل داخل المجتمع وأنساقه المختلفة، ولعل أبرز ما يحدد هذه المضامين هو نوعية الثقافة وأنماط التنشئة الاجتماعية السائدة التي يتشربها الأفراد داخل مؤسسات التنشئة واللذان يعكسان بالتالي جوهر قيم العمل الكامنة داخل هذا المجتمع.

ويعد العمل والقيم المتعلقة به واحدة من قيم الحضارة الحديثة، ومحركاً رئيسياً من محركاتها، وقيمة بارزة من قيم التراث العربي الإسلامي، فضلاً عن كونها مطلباً ملحاً من مطالب (أجزال) للإنتاج (أو تعظيمه كما يقوم بعضهم) ورفع مستواه.[٤٤]

(٤٤) – عبد الله عبد الدايم ، نحو فلسفة تربوية عربية ، ط.٢. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م ، ص ٢٣.

إن تكوين روح العمل لا يعني فقط تكوين المهارات والقدرات العملية والمهنية والتقنية، بل يعني تكوين قيم واتجاهات شاملة تقدس العمل، وتصبو إليه في مجالات الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وهي مطلب أساس من مطالب التقدم في أي عصر ومصر، ولاسيما في بلادنا العربية التي نسابق الزمن من أجل اللحاق بركب التقدم، والتي تجد أن مستوى الإنتاج فيها ما يزال على حظ كبير من التدني، وأن الهدر والضياع يحولان بينها وبين تجاوز هوة التخلف، بل يزيدان في هذه الهوة.

ومن أهم القيم الأخلاقية التي حث عليها الإسلام في مجال العمل والإخلاص فيه :

أ. المسؤولية، فالإنسان مسؤول عن الوفاء بأمانة هذه الخلافة، وهي تتضمن العبادة والعمل وعمارة الأراضي.

ب ـ الأمانة في العمل فالأمانة هي مسؤولية كمسؤولية الأب في المنزل والمعلم في المدرسة، ومسؤولية الحاكم والمراكز القيادية في المجتمع.

ج ـ الصدق في العمل وهي تقتضي أن تكون أعمال المسلم مطابقة لما في قلبه فلا يغش ولا يخدع ولا يغرر بأحد.

د ـ الصبر

هـ ـ الطاعة فيجب على العالم أن يطيع رؤساءه في العمل في غير معصية وأن يلتزم بقوانين العمل.

و ـ الإتقان والإجادة : قال (صلى الله عليه وسلم) أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)

ز ـ الأمانة وحفظ الأسرار : حيث أن على العامل حفظ أسرار العمل.

ح. ترشيد الاستهلاك وعدم الإسراف.

ولقد تناول الفكر الإنساني المعاصر قيم العمل على أنه (ما يحيط بالإنسان من مشاعر واتجاهات وأفكار حول العمل وتفصيلاته وقيمه وبالنظر إلى الأدب النظري المعاصر المتعلق بالعمل ومقاييس قيمه نجد أن أهم هذه القيم مثلاً :

أ. قيمة الاعتزاز بالعمل:

وهي تعبر عن نبذ ثقافة العيب كما تعبر عن الشعور بالمسؤولية تجاه العمل ودرجة الانضباط فيه، وحبه له، ومدى التعلق به.

ب. قيمة الاندماجية في العمل:

وتعكسها مجموعة من المؤشرات مثل الرغبة في تحسين الأداء في العمل، مدى التفاعل مع الرؤساء والتعاون مع زملاء العمل.

ج. قيمة تفضيل العمل (الأفضلية):

أي اعتباره قيمة قصوى تتفوق على ما عداها، ومن المؤشرات الدالة على هذه القيمة طول ساعات العمل، ودرجة أدائه، والتركيز فيه.

د- القيمة الاقتصادية للعمل:

وتعنى العائد المادي في العمل وأولويته ضمن اهتمامات الفرد، والمقارنة بين العمل المادي وعائده الاجتماعي، والعائد المادي ودرجة الرضا عن العمل.

هـ - القيمة الاجتماعية للعمل :

وتعني درجة ارتباط العمل بالمكانة الاجتماعية للفرد سواء داخل المحيط الأُسري أو محيط الأصدقاء أو المجتمع عموماً.

ي. قيمة الحاجة (السعي إلى الترقي):

وهي قيمة مرتبطة بالعمل، ترتبط بمجموعة من العبارات كمحاولات بلوغ أفضل في العمل أو الوصول إلى عمل أفضل.

ع. قيمة الدافعية للانجاز:

وتعني درجة الإنجاز في العمل كقيمة، وهي تتصل بمجموعة من المفاهيم، كالذات المنجزة والعطاء، والمسؤولية، والنجاح والإبداع، وحسن الأداء.

ح - قيمة الانتماء للعمل:

وتشمل مجموعة من القيم الفرعية كالولاء، وأداء العمل بطوعية والتعاون والحرص على وقت العمل، والشعور بروح الجماعة والسعادة.(٤٥)

٣- مصادر قيم العمل:

القيم هي الجانب المعنوي في السلوك الإنساني، فهي تشكل السجل العصبي للسلوك الوجداني والثقافي والاجتماعي عند الإنسان، فالقيم من حيث المبدأ توفر للمرء صيغة سلوكية تعفيه من مغبة الصراع والتناقض وتقوده إلى العقوبة وهي حلول دائمة للمواقف التي تواجه المرء في مسيرة حياته، لأنها تدين له المسارات الصحيحة للسلوك والحياة، مما دفع الباحثين إلى إعطاء هذا الموضوع الحيوي العناية والاهتمام البالغين اللذين تجسدا في دراسة مصادر القيم وتحليلها بوصفها الأساس لانطلاقها واستجابتها للتغيير والتجديد الحاصل، ويمكن تأشير بعض هذه المصادر، هناك تصنيف وضعها بشكل مصدر القيم المادية وهذه كانت من وضع الإنسان ومستمدة من ظروفه وبيئته والمصدر الثاني القيم المعنوية أو الروحية وهذه مستمدة من الأديان والتشريعات السماوية.

(٤٥) - حسين محادين، قيم العمل - دراسة سوسيولجية جيلية في المجتمع الأردني دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٢م.

وهناك تصنيف آخر لمصادر القيم اتفق عليه عدد من الباحثين على أنها تأتي من الدوافع الأساسية الآتية :

أ . التنشئة والخبرة :

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في مجال اكتساب الفرد للقيم لأنها تحدد ما ينبغي ومالا ينبغي في ظل المعايير الحضارية السائدة وكذلك تستمد القيم أهميتها ووزنها عن طريق خبرات وممارسات الفرد طوال مراحل حياته.

ب . الدين :

تعتبر التشريعات السماوية والأديان المصدر الأساس لأغلب القيم السائدة بين الأفراد.

ج . التطبيع الاجتماعي:

قد يكتسب الفرد قيمة كما تكتسب أنماط سلوكه الأخرى بالملاحظة والتقليد وما يسمى بالتعلم الاجتماعي الناتج عن تفاعل الفرد مع متغيرات بيئته، وبطبيعة الحال تختلف من فرد لآخر باختلاف المجتمعات.

د . جماعة العمل:

عضوية الفرد في جماعات تعد مصدراً آخر للقيم فمثلاً، من خلال جماعة العمل تتعزز أنواع القيم التي تتعلق بالعمل نفسه.(٤٦)

٣- العوامل المؤثرة في تعزيز قيم العمل :

طالما تمتاز القيم بالتفسير والاكتساب فلها القابلية على التطوير والتحديث بما يتسم مع التفسيرات التنظيمية في الثقافة والإستراتيجية، والتركيب

(٤٦) – جمال حسن العتابي، أهمية وسائل الاتصال في العلاقات العامة ، مجلة تواصل العدد (٨) ، ٢٠٠٦م، ص ٤٠ .

التنظيمي بل حسبما في نظم عملها وأهدافها، لذا وضعت خطوات عدة يمكن أن تعزز بها القيم ومنها :

أ . القرارات :

عن طريق اختيار القيم المرغوبة ومن ثمّ تكوين التزام مطلق لكي يتلاءم معه العاملون في المؤسسة.

ب . الهيكل التنظيمي :

عن طريقه تتحدد مستويات ومهام أو وظائف تكون ملائمة لتنفيذ القيم المطلوبة مع وضوح مدى المسؤولية وخطط السلطة.

ج . نظم العمل :

تصميم نظم لإنجاز المعايير ومراقبة الأداء وتعزيز السلوكيات الصحيحة.

د . التعيين :

تعيين الأفراد الذين يتمتعون بخصائص وسمات شخصية ضرورية لتنفيذ القيم المرغوب بنشرها في المؤسسة.

هـ - التدريب :

تعليم العاملين الجدد كي يفهموا أهمية القيم ويعززوها بالمهارات الإضافية.

التنسيق :

تنسيق أنشطة كل النظم المترابطة مع القيم من أجل تحسين أداء العاملين واستبعاد الازدواجية مع الأنشطة المتماثلة الأخرى.

التكامل :

تكامل جميع الأنشطة المترابطة في المستويات الإدارية العليا والدنيا عن طريق نظم فاعله في استبعاد الفروق بين تخطيط وتنفيذ الأنشطة.

ح - الاتصالات :

يتم عن طريقها تثقيف العاملين بان هناك قيماً جديدة قد أُعدت في المؤسسة لا بد من الالتزام بها.

التطابق :

ربط القيم بالنمو والإشباع الشخصي للعاملين من أجل تعريفهم بالقيم وتوجيههم نحو تحقيقها في حياتهم اليومية.(٤٧)

خامس عشر : العوامل المؤدية إلى تغير القيم بالمجتمع الكويتي :

١ - تغير نظم الحياة والمفاهيم والقيم التقليدية والتركيبة الاجتماعية في المجتمع يتميز المجتمع الكويتي كسائر مجتمعات شبه الجزيرة العربية بأنه مجتمع مترابط محافظ تحكمه عادات وتقاليد موروثة يصعب على الشخص الخروج عليها، كما تحكمه أوامر ونواهي الدين الإسلامي الحنيف المغروسة في نفوس أفراده منذ صغرهم تربوا عليها خاصة وإنه مجتمع صغير لم يكن الانفتاح على العالم فيه متاحاً للجميع سوى الرجال في أعمالهم وفي رحلات السفر والتجارة مع مجتمعات أُخرى، وظل الوضع كذلك إلا أن بدأ التطور العالمي يقترب من المنطقة ويؤثر في مجتمعاتها حتى ظهور النفط في عام ١٩٣٦م فبدأ انفتاح المجتمع على دول العالم وازداد ذلك بعد حصول الكويت على الاستقلال عام

(٤٧) - مارتن هولدغيت، شركاء في القانون والاتصال، مجلة العالم والبيئة، مج ٧ ع ٣ ، ١٩٩٨م ص ٤٤ .

١٩٦١م فتغير تكوين المجتمع من الصورة المحافظة المغلقة حول نفسها إلى الانفتاح على العالم والتأثر بالبيئات العالمية المختلفة وما تحمله من ثقافات ومفاهيم وتقاليد مختلفة. إضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من الوافدين إلى الكويت للعمل حتى أصبح عددهم أكثر من المواطنين الكويتيين وأصبحوا قوة ثقافية واجتماعية مؤثرة في المجتمع وربما تكون قوة سياسية كامنة، وأصبحت تلك الوضعية السكانية والاجتماعية لا مثيل لها في أي مجتمع من المجتمعات التي عرفها التاريخ منذ القدم حتى الآن، من حيث أن كل المجتمعات البشرية لم تخل في أي وقت من عناصر أجنبية تقطن فوق أرضها، إما بدافع الهجرة أو بحثاً عن الأمن والاستقرار، أو بحثاً عن الرزق، لكن ما هو كائن فوق أرض الخليج لا تستوعبه حقائق التاريخ أو الجغرافيا.

ويمكن أن نخلص إلى عدة أسباب أسهمت في تغير نظم الحياة وأثرت على القيم التقليدية في المجتمع الكويتي :

أ ـ الزواج المختلط حيث أسهم في انفتاح الأسرة الكويتية على ثقافات أُخرى بكل ما تحمله من أهداف وقيم، وأساليب للتطبيع ومحتوى للتنشئة بكل ما فيها من مفاهيم وتصورات وضبط وتنظيم وترغيب وترهيب وتراث شعبي ودوافع سلوكية إيجابية وسلبية.

ب ـ السفر والترحال للخارج للتجارة والزيارة والدراسة والعمل والسياحة والتسوق، إذ أتاح ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخول نمو هذه الظواهر مما أتاح فرصاً للتفاعل الثقافي والتبادل الحضاري وبالتالي دخل إلى نسق قيمي وإطار ثقافي للأفراد خليط غير متناسق وقيم وسلوكيات تتعارض مع أُسس دينه وثوابت ثقافته الموروثة الراهنة. وتكمن الخطورة في أن أغلب المسافرين هم من سن المراهقين

وعدم اكتمال النضج وقد يقتدون بقدوة غير صالحة ويقلدون نماذج مضطربة ويرتادون أماكن تشجع على الانحراف والخروج على التقاليد الإسلامية العربية.

ج ـ التطور الكمي والكيفي للمعرفة العلمية والتكنولوجية جعل كثيراً من أفراد المجتمع وخصوصاً فئة الشباب يرى التغيرات الاجتماعية العالمية المختلفة والعادات والتقاليد والأعراف والثقافات الغريبة عن مجتمعه، مما جعل البعض يأخذها موضع إعجاب ويحاول تقليدها.

د . التطور العلمي المعاصر يهز كثيراً من المفاهيم والقيم التي يتلقاها الشباب من المجتمع المحيط به وينطبق هذا على المجتمع الكويتي حيث مازال كثير من القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة مختلفة إلى حد ما عن التطور العالمي المعاصر، ولهذا لا بد أن تدرك مدى حاجة الشباب إلى المساعدة في التكيف مع روح العصر.

٢- تغير الأسرة من الوضع المترابط المحافظ إلى اللا مسؤولية :

يمر كل مجتمع بمرحلة تغيرات اجتماعية وثقافية غالباً ما تكون إلى الأفضل ولكنها قد تكون سلبية في بعض الأحيان خاصة بعد التطور الحضاري والتكنولوجي والعلمي في العصر الحاضر.

والمجتمع الكويتي شأنه شأن جميع المجتمعات في العالم يمر بهذه المرحلة، وقد سبق دول المنطقة في ذلك فتغيرت كثير من المفاهيم الاجتماعية والعادات والتقاليد الموروثة المحافظة بعد انفتاح المجتمع على العالم منذ اكتشاف البترول في الكويت ١٩٣٦م، ثمّ أخذت عجلة التطور والتغيير تسير بشكل سريع خاصة بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١م فكان وقعه

على المجتمع والأسرة والأفراد كبير جداً، فتغير تكوين الأسرة ونمطها، وبدأت الأسرة تتحول من الأسرة الكبيرة المتماسكة التي تقيم في منزل واحد إلى الأسرة النووية الصغيرة الحجم المنعزلة. حيث كانت الأسرة الممتدة التي كانت تجمع تحت مظلتها من الحنان والرعاية والتنشئة كل أفراد الأسرة فكانت تصل إلى أحفاد الأحفاد إذا ما طال العمر برب الأسرة وكانت الأدوار الاجتماعية تحددها التقاليد والأعراف. وقد استمر ذلك بعد الرفاهية الاجتماعية التي تحققت في عصر النفط، حتى أصبحت الكويت كلها مجتمع الأسرة الواحدة الممتدة، لم تعرف العلاقات الاجتماعية التوتر أو العدوان الاجتماعي، لم يعرف المجتمع الكويتي جرائم الأحداث إلا في أضيق الحدود، إذ كان الحدث يحتمي بمظلة الأسرة الممتدة، إذا أحس بقسوة أبيه، وقع في رعاية وحب عمه أو عمته أو جده أو جدته، إذا تساهل معه أبوه وسمح له بالانحراف صده عن ذلك الجميع، ذلك لأن حق التربية والتنشئة لأي حدث في الأسرة الممتدة معترف به لجميع الكبار من أفراد الأسرة، ومع عصر النفط وظهور الأسرة النووية وقصر التنشئة على الوالدين فقط، وانشغال الجميع بالعمل، كانت هناك بعض الانحرافات السلوكية للأحداث ولكنها كانت في أقل معدلاتها العالمية، لأن المجتمع الكويتي كان مجتمعاً صحياً بصفة عامة، فالحاجات الأساس مكفولة للجميع، والقيم والمعايير يحترمها الجميع.

كانت الأسرة الكويتية وما تزال مرتبطة متماسكة، يؤمن رجالها بأهمية المحافظة على كيان الأسرة وتؤمن نساؤها بدورهن في رعاية الأسرة وتربية الأبناء ومع التقدم بدأت الأسرة تتحول من الأسرة الكبيرة المتماسكة التي تقيم في منزل واحد إلى الأسرة الصغيرة المنعزلة، كما أصبحت الأم التي تدير المنزل وتشرف على تربية الأبناء، لا تتواجد في المنزل بشكل دائم حيث

خرجت إلى العمل وبالتالي لا بد أن يتولى الخدم جزءاً كبيراً من تربية الأبناء في ظل غياب الوالدين ولا شك بأن ذلك سيكون له تأثير على تنشئة الأبناء وتكوينهم خصوصاً وأن الخدم قد أتوا من بيئات ومجتمعات ثقافية مختلفة.

ويمكن القول بأن النظام الأسري في الكويت نظام مزدوج يجمع بين الأسرة الممتدة والأسرة النواة في الوقت نفسه، الأمر الذي نتج عنه عدم تحديد الأساليب التي تتبعها الأسرة الكويتية حالياً في تنشئة وتربية الأبناء، فهذه الأساليب خليط من أساليب التربية في الأسرة الممتدة والأسرة النواة.(٤٨)

٣- تأثيرات العولمة على القيم (مخاطر العولمة على القيم):

صار من المؤكد أن للعولمة تأثيراتها الفعالة على المجتمعات المعاصرة سواء المتقدم منها أوالنامي، وتمثلت أبرز تأثيرات العولمة في الجانب الاجتماعي الذي تمثل في محاولة تكوين شخصية معولمة تصير طبقاً لنظام عالمي تحكمه قوة طاغية مسيطرة، إذ سعت العولمة إلى محاولة القضاء على الإرث الإنساني المقدس بالنسبة لنا كعرب ومسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية، وخاصة الأمريكية، وذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، واستلاب وعى الأفراد واقتلاع الجذور التي تربط الفرد بعائلته ووطنه وبيئته، واستغلال المرأة في الإثارة والإشباع الجنسي وإشاعة الفاحشة في المجتمع، وخير مثال على نموذج العولمة القيم الغربية والأمريكية هو صياغة تلك القيم الغربية في مواثيق ثم عولمتها باسم الأمم المتحدة، وذلك مثلما حدث في

(٤٨) - مجلس الأمة الكويتي، إدارة البحوث والدراسات، الظواهر والسلوكيات المنحرفة في المجتمع الكويتي بعد الغزو العراقي لدولة الكويت، ٢٠١٠م. [تاريخ الدخول على الموقع : ١٨/ ٩/ ٢٠١٤]
http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=#388sthash.1WdSDCkn.dpbs

وثيقة برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة في شهر سبتمبر ١٩٩٤م، وفى بكين على ١٩٩٥م وفى اسطنبول عام ١٩٩٦م.(٤٩)

أما أبرز تأثيرات العولمة الاقتصادية فتمثلت في تحويل المجتمعات النامية والتي منها الدول العربية إلى دول مستهلكة وليست منتجة، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات العالمية، كاتفاقية الجات، كما أدى الانفتاح في استيراد المنتجات الغربية المادية وما يتبعها من أنماط ثقافية إلى تكوين أنماط سلوكية استهلاكية، وبالتالي سيطرة القيم الاستهلاكية على حساب قيم العمل المنتج لدى الأفراد، وبالتالي مقاومة أي حركة للتغيير الاجتماعي.(٥٠)

ومن الثابت أن هناك جانبين للقيم : قيم المحور المتمثلة في القيم الدينية بما يشتمل عليه من قيم وميراث ثقافي وحضاري، وتعتبر ثوابت مميزة لهوية المجتمع العربي والإسلامي فلا يعتريها أي تغيير، أما الجانب الثاني فيتمثل في قيم التفاعل الحضاري والعمل والإنجاز، وهى قيم وسيلية يعتريها التغيير طبقاً لمستجدات العصر، ومن هنا تتمثل خطورة العولمة في محاولة التأثير على قيم المحور، وذلك من خلال نشر الفكر الغربي الذي يعمل على تغيير تلك القيم الثابتة ومحاولة إقناع أن الذي يتمسك بقيمه إنما يتعارض مع التقدم العلمي والفكري ونهضة العقل،(٥١) الأمر الذي أدى إلى تفاقم الشعور بالاغتراب لدى الشباب، ووقوعهم في أزمة حضارية وفى صراع، لأنهم يحيون ويعيشون بين « ثقافتين متعارضتين في وقت واحد، إحداهما خارج النفس والأخرى مدسوسة في ثناياها، فترى حضارة العصر في البيوت والشوارع، بينما تجد حضارة الماضي رابضة خلف الضلوع»،(٥٢).

(٤٩) – ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية، سلسلة معالم تربوية، القاهرة : مركز الكتاب للنشر ، ١٩٩٦م، ص ٤٩.

(٥٠) – عبد الرحمن أحمد أحمد ندا : الدراسات العلمية في مجال القيم بكليات التربية في مصر – دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، كلية تربية المنصورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢م ، ص ص ٨٣-٨٤ .

(٥١) – زكى نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، ط٣، القاهرة : دار الشروق: ، ١٩٨٢م، ص ١٦٠ .

(٥٢) – أحمد أبو الفتوح شبل، الانفتاح الحضاري، مبرراته، شروطه، متطلباته التربوية، مجلة كلية تربية المنصورة، ع٣٤، مايو ١٩٩٧م، ص ٢٦٨ .

لدرجة أن هؤلاء الشباب من شدة تعلقهم بالحضارات الغربية والحلم بالعيش في محيطها صاروا «يعانون حالة من الاغتراب الثقافي، فهم وإن كانوا يعيشون على أرضنا إلا أن وجداناتهم وعقولهم مهاجرة مغتربة قيمياً وفكرياً.(٥٣)

سادس عشر ـ النَّتائج العامَّة للدِّراسة:

الفساد هو جزء من الواقع البشريِّ والحركة في المجتمع وهو يمثِّل أحد أركان الثُّنائيَّة المتضادة والمتمثِّلة في الخير والشَّر فهو أحد أشكال الأعمال المناقضة للعدالة، والأمانة، والنَّزاهة، وصون الحقوق وغيرها من القيم الإيجابيَّة.

ومن خلال هذه الدِّراسة حول انعكاس الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان على نسق قيم المجتمع الكويتيِّ ويُمكن الإشارة إلى بعض النَّتائج العامَّة التَّالية:

أولاً: بأنَّ الفساد هو حركة حيَّة سارية بين أروقة البناءات الاجتماعيَّة حكوميَّة كانت أو برلمانيَّة أو في المؤسَّسات التِّجاريَّة، والاقتصاديَّة، أو الاجتماعيَّة الأُسريَّة.

فتقارير جهاز ديوان المحاسبة وهو الذِّراع الرِّقابيُّ المستقلُّ لمجلس الأمَّة والذي له مراقبون في كل الوزارات والهيئات الحكوميَّة يرفعون التَّقارير الدَّوريَّة حول المخالفات الإداريَّة والماليَّة التي ترتكبها تلك الجهات إلى المركز الرَّئيس للدِّيوان والذي بدوره يقوم بتسليم تقرير دوريٍّ سنويٍّ عن حال وسلامة كلِّ الإجراءاتِ التي تقوم بها الوزارات والهيئات، ورصد

(٥٣) - شريف دولار، تنافسية مصر في إطار النظام التكنولوجي الجديد، في: محمد السيد سعيد (تحرير): الثورة التكنولوجية – خيارات مصر للقرن ٢١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٧٣.

وتثبيت كلِّ المخالفات التي ترتكبها إلى مجلس الأمَّة مع نشر تلك التَّقارير في الصُّحف.

ومن خلال هذه التَّقارير، لا نكاد نجد جهةً سالمةً من المخالفات والتَّجاوزات الإداريَّة والماليَّة؛ ممَّا يدلِّل على وجود الإهمال والفساد بقوَّةٍ في تلك الجهات، وفي تقريره الأخير لهذا العامِّ (٢٠١٣-٢٠١٤) والذي نشرته صحيفة القبس الكويتيَّة بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤ حدَّد خلالها ديوان المحاسبة جملةَ مخالفاتٍ ماليَّة وإداريَّة في مجلس الوزراء متمثِّلةً في ديوان رئيس مجلس الوزراء، من صرف هدايا نقديَّة من دون وجود سندٍ قانونيٍّ يجيز الصَّرف، ومنها مبلغ ١٦٢ ألف دينار مكرمة ضيافة ورحلاتٍ وهدايا، وتطرَّق ديوان المحاسبة إلى ملاحظات شؤون التَّوظيف، ومنها: الاستمرار في صرف رواتب بعض القياديين على الرغم من انتهاء مدد تعيينهم، فضلاً عن صرف مكافآتِ أعمالٍ ممتازةٍ لبعض الوظائف القياديَّة من دون وجه حقٍّ.

وأشار ديوان المحاسبةِ إلى مخالفاتِ وزارة الشَّباب، وتضمَّن بعضها صرف جوائز بلا معايير وتقديم دعم لاتِّحادات طلابيَّة في الخارج من دون سندٍ قانونيٍّ.

واستغرب ديوان المحاسبة من أنَّ رئيس مشروع شبابي يطلب دعماً بمبلغ ٥٠ ألف دينار، إلا أنَّه يتمُّ الصَّرف له بمبلغ ٨٠ ألف دينار، فضلاً عن صرف مبلغ ٣٧٠ ألف دينار لدعم بعض المبادراتِ الشَّبابيَّة الخاصَّة من دون سند قانونيٍّ.

هذا بالإضافة إلى أنَّه عند متابعة ما تنشره مراكز الدِّراسات الاقتصاديَّة المحليَّة كمؤسَّسة الشَّال المعروفة في الكويت التي تشير تقاريرها أيضاً إلى رصدٍ للفساد الحكوميِّ بشكلٍ مستمرٍّ، وكذلك تقارير جمعيَّة الشَّفافية الكويتيَّة النَّشطة التي تنشر بشكلٍ دوريٍّ تقاريرها.

فنجد أنَّ الفساد حاضرٌ وبقوَّة بين أسطر هذه التَّقارير.

وكذلك عند متابعة ما تنشره الصُّحف اليوميَّة، فإنَّ صفحاتِها لا تخلو أيضاً من كشف الفساد والتَّجاوزات في الوزارات والمؤسَّسات الحكوميَّة من مخالفات للوائح، والنُّظم، والقوانين، وتجاوزات ماليَّة، وسرقات، أشهرها ما عرف في المجتمع بسرقة الاستثمارات الخارجيَّة في التِّسعينيَّات من القرن العشرين والتي بلغت مليارات الدُّولارات وأخذت لسنواتٍ تتصدَّر عناوين وأخبار الصُّحف المحليَّة ومتابعتها في أروقة المحاكم دون إداناتٍ في النِّهاية، وكذلك ما عُرِفَ في أوساط المجتمع الكويتيِّ بسرقات النَّاقلات النَّفطيَّة والتي جاءت متتابعة مع سرقة الاستثمارات الخارجيَّة والتي تمَّ إدانة مسؤولين كبار بالشَّركة. ولذلك أصبح الفساد واقعاً يشعر ويؤمن بوجوده أفراد المجتمع الكويتيِّ، ونلمس تأثيره على واقع تغيُّر القيم الإيجابيَّة وضعفها وتوجيهها للسُّلوك العامِّ في المجتمع بمرور الزَّمن طالما أنَّه لا توجد جديَّة في مواجهة هذه الظَّاهرة، والتي تؤدي إلى فقدان هيبة القانون ومن ثَمَّ سهولة ارتكاب المخالفات من كثير من أفراد المجتمع العاملين، بالإضافة إلى ذلك انتشار الفساد في القطاع الاقتصاديِّ المتحالف في كثير من الأحيان مع العناصر الفاسدة في الوزارات والهيئات والمؤسَّسات الحكوميَّة والذي ينكشف بين الوقت والآخر من خلال القبض على أفراد أو شركات تقوم بعملياتِ نصبٍ واحتيال في عقودها مع الجهات الحكوميَّة مثل الكشف عن تراخيص منحت للأغذية الفاسدة، أو فضيحة ما سُمِّي بالفحم المكلسن، والمتمثِّلة في شراء مخلَّفات مواد نفطيَّة بأسعار زهيدة وبيعها من قِبَلِ شركة معيَّنة بالملايين والتي تمَّ تشكيل لجنةِ تحقيق برلمانيَّة خاصَّة بها، وكذلك قضية تهريب مشتقات النِّفط وبيعه في السُّوق السَّوداء والتي تمَّ تشكيل لجنة تحقيق خاصَّة بها أيضاً في مجلس الأمَّة وكلها لم تفضِ إلى إداناتٍ محدَّدةٍ.

ثانياً: ومن خلال التَّركيز على الفساد الاقتصاديِّ بين أعضاء المجلس، نجد أنَّ الفساد قائمٌ بين بعض أفراد هذه المؤسَّسة كما يشعر به البعض سواء أكانت ماليَّةً (رشاوَى انتخابيَّة، أو ثراء غير مشروع، واستفادة من خلال المقايضات، أو الفوز في المناقصات الحكوميَّة بشكلٍ استثنائيٍّ، أو من خلال تسريب المعلوماتِ حول المنافسين، وبالتَّالي تقديم أقلِّ الأسعار وغيرها) أو من خلال استغلال النفوذ، وتجاوز القوانين في سبيل غاياتٍ انتخابيَّةٍ، أو انتفاع شخصيٍّ مباشرٍ، ولعلَّ أهمها والذي دفع الباحث للقيام بهذه الدِّراسة هي ما سُمِّي بفضيحة الإيداعات المليونيَّة والتي كشفت عنها صحيفة القبس الكويتيَّة في ٢٠ أغسطس ٢٠١١ وعلى إثرها قامت مجموعة من البنوك بتحويل الحسابات المتضخمة لبعض النَّواب إلى النَّائب العامِّ؛ ممَّا أحدث صدمةً في المجتمع الكويتيِّ.

فقد توالت ردودُ الفعل لكشفِ تلك الظَّاهرة من الفساد في البلاد، لما لتلك العمليَّة من آثارٍ اقتصاديَّة وسياسيَّة وأخلاقيَّة، تضرُّ بالاقتصاد الوطني وبالدِّيمقراطيَّة وبالقيم الاجتماعيَّة، خصوصاً أنَّه مازال هناك شعور لدى النَّاس في المجتمع الكويتيِّ بأنَّ هناك إيداعات مليونيَّة قد دخلت حسابات بعض الأعضاء ولم يتم إقناع النَّاس بأنَّ هذه الإيداعات لا تشكِّلُ شبهاتِ فسادٍ ورشاوَى واختلاس من المال العامِّ.

ليس هناك شكٌّ إنْ صحَّت هذه المسألة كما هو شائع عند بعض أفراد المجتمع في أن ما حصل في هذه المسألة يُعَدُّ كارثة وطنيَّة، إنَّ ذلك يعني وصول الفساد إلى أعضاء مجلس الأمَّة الذين يفترض أنَّهم مؤتمنون على المال العامِّ ومصلحة الشَّعب وأنَّهم هم الحراس على النَّزاهة وتشريع القوانين المكافحة للفساد، ويشعر الكثير إلى أنَّه إذا لم يصل العقاب عند ثبوت تورطهم في هذا الموضوع؛ فسيستمرُّ الفاسدون الآخرون على السِّير

في الطِّريق نفسه ويستسهلُ الأمر أفراد المجتمع بشكلٍ عامٍّ وهو ما توصلت إليه نتائج الدِّراسة من شعور أفراد العيِّنة بهذا الاتِّجاه.

إنَّ ذلك يقوِّض أركان الدَّولة، لقد حُفِظَتِ القضايا وبغض النَّظر عن مدى صحة هذا الإجراء من عدمه إلا أنَّه ترك أثراً في نفوس النَّاس وبالتَّالي يعتقد الباحث أنَّ هناك تأثيراً على تغيُّر في نسق القيم وخصوصاً قيم العمل موضوع البحثِ والدِّراسة، هذا بالإضافةِ إلى قضيةِ الرَّشاوَي الانتخابيَّة والتي تقدَّم للنَّاخبين كما يشعر بها أفراد المجتمع ويتداولونها أثناء الانتخابات سواء أكانت ماديَّة ماليَّة مباشرةً، أو تسهيلات عبرَ تعينات، أو ترقيات، أو أي خدماتٍ وظيفيَّة متجاوزة النُّظم والقوانين.

كلُّ ذلك في سبيل نجاح مرشَّح (الذي يقوم بتلك الخدمات والوساطات) بعينه دون النَّظر إلى أهليته، وأمانته، وإمكانيَّاته، واستقامته.

وتعتبر الرَّشاوَى الانتخابيَّة من المسلَّمات في قناعة المجتمع باستشرائه وحدوثه في كلِّ الانتخابات منذُ تأسيس المجلس وحتَّى اليوم.

فهناك عدم جديَّة ملموسة في التَّصدي لهذه الظَّاهرة والتي يرى الباحث أنَّها تخريبٌ منهجيٌ ومستمرٌّ منذُ عقودٍ في هدم القيم الإيجابيَّة وغيرها لدى أفراد المجتمع، وتكييفه على قبول هذا النَّوع من الفساد سيَّما وأنَّ هناك قناعةً عند الكثير بأنَّ الحكومة تُساهم بممارسته بسبق وإصرار عبر تقديم تسهيلاتٍ لأشخاص معينين للفوز.

وكذلك الحال بالنِّسبة للممارساتِ التي يقدم عليها الأعضاء من خلال خدماتهم لناخبيهم، أو أفراد عائلاتهم، وقبائلهم، في تحقيق مصالحهم من تجاوزاتٍ للقوانين، وقبول الأفراد لهذا النَّوع من الفساد تحت وطأة الأعرافِ والتَّقاليد العائليَّة، والقبليَّة، التي ترى في ذلك خدمة وعملاً إيجابياً؛ ممَّا أدَّى إلى شيوعه وتقبله بشكلٍ عامٍّ، والإخلال بقيم: العدالة،

والأمانة، والإخلاص، والجديَّة، وغيرها من القيم الإيجابيَّة على مستوى عامٍّ في المجتمع.

ولا تقفُ المسألة عند حدِّ الإيداعات المليونيَّة، والاعتقاد بأنَّها رشا لعدد من نوَّاب مجلس الأمَّة، وإن كانت هذه أخطرها، إلا أنَّ الفساد ينتشر في مختلف أجهزة الدَّولة والتي يشعر الكثير بأنَّ النَّائب يستغلُّ وجودها بدلاً من التَّصدي لها؛ ليحقِّق منافع انتخابيَّة له أو منافع شخصيَّة من خلال الإثراء السَّريع وغير المشروع أو من خلال الاستفادة منْ وجودها لتقديم خدماتٍ لأقاربه وناخبيه. وعند البحث في هذه القضيَّة لا يجبُ أن نقف عند حدود فساد بعض الأعضاء والأشخاص من أفراد المجتمع من راشين ومرتشين، بل إلى أكثر وأعمق من ذلك إلى ما يؤديه ذلك من فساد القيم، والأخلاق، والثَّقافة، لدى عموم أفراد المجتمع.

والتي من خلالها قامت الدِّراسة، وهذه مسؤوليَّة ومهمَّة تتطلَّبُ إعادة النَّظر في وسائل محاربة الفساد وفي مناهج التَّعليم، وطرقه ونشر الثَّقافة وتطوير أساليب تربية النَّاشئين على قيم أخلاقيَّة وحضاريَّة لمواجهة ثقافة الفساد وممارستها في الواقع.

والعمليَّة لا تقتصرُ على إجراءات عقابيَّة، وعلى قوانين يتمُّ سنُّها بل يجب إعادة النَّظر كما سبقت الإشارة في تعليمنا وثقافتنا في كلِّ المراحل؛ ليتكونَ لدينا جيلٌ يتمتَّع بقيم إيجابيَّة صلبة وتترسَّخ تلك القيم مع بناء ثقافة مساندة لها؛ لتشكِّلَ خط الدِّفاع الأوَّل ضد ظواهر الفساد والمفسدين في عصرنا.

لذلك فهناك عوامل عدَّة يُمكن أنْ يتمَّ استخلاصها من الدِّراسة تؤدِّي إلى الفساد في المجتمع الكويتيِّ عامَّة، وبسلوك أعضاء البرلمان الكويتيِّ بصفة خاصَّة، وتتمثَّل في التَّالي:

عدم وضع الشَّخص المناسب في المكان المناسب؛ ممَّا يؤدِّي إلى خلق فوضى سواء في القطاع الإداريِّ أو من خلال اختيار النَّاخب غير الصَّالح في الانتخابات أو عدم حصول انتخابات برلمانيَّة نزيهة ووصول أعضاء من خلال تقديم الرَّشاوَى سواء ماليَّة مباشرة أو من خلال معاملات التَّرضيات، والتي يتمُّ تجاوز القوانين من خلالها وارتكاب المخالفات؛ ممَّا يخلق علاقة فساد تبادليَّة بين النَّاخب والعضو وهو ما يؤدِّي إلى ترسيخ الفساد وتغيير نسق القيم في المجتمع.

ونتيجةً لذلك، يصل مجموعة من الأعضاء غير مؤهَّلين، وقيادات وموظفين لإدارة شؤون الحكومة والدَّولة شعارهم المحسوبيَّة ومساعدة الأقرباء والأصدقاء تحتَ مقولةِ «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» وهذا ما اتَّفق مع دراسة يعقوب الكندري[٥٤] عندما أشارت إلى أنَّ هناك تأثيراً للعلاقات الاجتماعيَّة في خلق خلل في مؤسَّسات الدَّولة؛ وهو ما اتَّضح في صدور مجموعةٍ من القرارات الخاصَّة بالتَّعيينات؛ قام بها مجموعةٌ من الوزراء النُّواب لاعتبارات شخصيَّة وانتخابيَّة مصلحيَّة دون الاعتماد على معايير الكفاءة والأقدميَّة، كما يتفق مع ما أشارت إليه ذات الدِّراسة في قيام أحد الوزراء بتعيين خمسة رؤساء أقسام لقسم واحد، وعدد خمسة مراقبين لمراقبة واحدة، إضافةً إلى تعيين أحد الموظفين الإداريين لرئاسة أحد الأقسام التي يفترض أن يكون رئيسها على كادر الأطباء.

أ- عدم عدالة تقسيم الدَّوائر الانتخابية والتي تقوم حالياً بتجميع التَّكتلات القبلية معاً؛ ممَّا يضمن هيمنة أغلبيَّة على حساب أقليَّة، وبالتَّالي فإنَّه بمجرد القيام بالتَّرضيات القبليَّة من قِبَلِ النُّواب، تضمن الأغلبيَّة في التَّصويت له دوام نجاحه بالمقعد، وذلك على حساب العمل الجادِّ للوطن ككلٍّ.

(٥٤)- يعقوب يوسف الكندري، محدِّدات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتيِّ: رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص ١٢٠، ٢٠٠٦م.

ب- عدم وجود نظام القوائم الانتخابيَّة، وعدم وجود برامج انتخابيَّة حقيقيَّة للمرشحين أسهم في وصول نواب بلا برامج حقيقيَّة، وبالتَّالي إلى وصول أعضاءٍ من غير أصحاب ذوي الكفاءة؛ ممَّا جعلهم ينشطون في مجال التَّرضيات لناخبيهم على حساب البرامج الجادَّة والتي أسهمت في ممارسة الفساد، وشيوع هذا السُّلوك، وهذا سينعكس بدون شكٍّ على قيم العمل سلباً واختلال في منظومة القيم وخصوصاً قيم العدالة، والنَّزاهة، والإخلاص، وغيرها.

ج- عدم وجود قانون من أين لك هذا؟، وهو الأمر الذي يؤدِّي إلى غموض في حركة السِّيولة الماليَّة وعدم معرفة مصادر الأموال ومن أين تأتي! وأين تذهب؟؛ ممَّا أتاح لكثيرٍ من الأعضاء ومن خلال الحصانة البرلمانيَّة ونفوذهم الرَّقابي والتَّشريعي على الحكومة وقطاعات الدَّولة سهولة الاستفادة من مراكزهم في ممارسة الفساد الاقتصاديِّ، والإثراء السَّريع، وهو الذي انعكس على السُّلوك الاجتماعيِّ واختلال القيم كتعبير عن اليأس من سيادة القانون والعدالة في المجتمع الكويتيِّ.

د- انتشار شعور عند قطاع من أفراد المجتمع الكويتيِّ بغياب آليَّات واضحة للمحاسبة ثُمَّ حفظ البلاغات المقدَّمة ضد مجموعة من النُّواب في القضيَّة التي اشتهرت باسم الإيداعات المليونيَّة التي قدَّمتها البنوك سنة ٢٠١١ نتيجة تورم الحسابات البنكية لهم بشكل مريب وعدم معرفة تفاصليها لكثير من الأفراد وكذلك شعور قطاع من النَّاس باستمرار النُّواب تقديم الرَّشاوَى في الانتخابات دون تحرك جدِّيٍّ من الحكومة تجاه هذه الظَّاهرة؛ ممَّا خلق حالة من اليأس من تطبيق القانون على الأعضاء الرَّاشين وعدم وجود إجراءات كشفت وأوضحت حقيقة ذلك، وبالتَّالي أدَّى إلى ممارسة الكثير من أفراد المجتمع الفساد أو القبول

بوجوده بينهم وحولهم دون العمل على الاعتراض أو مقاومته؛ ممَّا يدلِّل على وجود تغيرات في نسق القيم في المجتمع.

هـ- هناك شعور في المجتمع أن البعض من الأعضاء البرلمانيين يرتكبون الفساد الاقتصاديِّ لكون أنَّ الوسائل المتاحة أمامهم غير كافيةٍ لتحقيق مطالبهم، وأهدافهم في الثَّروة والسُّلطة، وعليه يقومون باستغلال موقعهم النِّيابيِّ ونفوذهم باتِّباع أساليب ووسائل مخالفة للقوانين والنُّظم المعمول بها في المجتمع، وهو ما يتوافق مع التَّوجُّه النَّظري للدِّراسة في اعتمادها على النَّظريَّة اللا معياريَّة إلا أنَّه عندما يحدث تفاوت بين الأهداف والوسائل المقرَّرة اجتماعياً، فإنَّ الانحراف يكون هو المصلحة الحتميَّة، فعدم توافر الوسائل المشروعة لبلوغ الأهداف، في ظلِّ الضُّغوط الدَّافعة للانحراف يؤدِّي بالفرد إلى انتهاج وسائل غير مشروعة وهو الأمر الذي يؤدِّي إلى حدوث اختلالات في الالتزام بالقيم.

و- أشارت الدِّراسة إلى أنَّ توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغلُ أوضاعاً معيَّنة في البناء الاجتماعيِّ يُمكنها تحقيق أهدافها بوسائل مخالفة، وهو ما يتفق مع قيام بعض البرلمانيين باعتبارهم يمتلكون سُلطة تتيح لهم الفرصة لارتكاب الفساد الاقتصاديِّ وهو ما يتَّفق أيضاً مع ما أشارت إليه الدِّراسة في الفصل الثَّالث حول نظريَّة بناء الفرصة التي تتضمَّن مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعاً معيَّنة في البناء الاجتماعيِّ لتحقيق أهدافها بالوسائل غير الشَّرعيَّة.

ز- لا يمكن الاقتصار على العوامل الشَّخصيَّة فقط عند تفسير الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان، ولكن لا بدَّ أن نضع في الاعتبار الظُّروف الاجتماعيَّة المحيطة بالفرد، حيثُ يصبح متأثراً بالوسط الاجتماعيِّ المحيط به، وهو ما يراه ويعايشه في حياته اليوميَّة.

ثالثاً: مع الأسف لا يوجد في الكويت مركزٌ لاستطلاع الرأي العامِّ والذى يعتبر بمنزلة بوصلة للمجتمع تكشفُ له كثيراً من الأمورِ، وعن مواطن الخللِ في الأداء ونسب اختلال أو تراجع القيم، ومدى انحسار الأخلاق، أو على أسوأ الافتراضات ما حلَّ محلها من قيم وأخلاقياتٍ جديدة هبطت على المجتمع.

يتحدَّث الكثير عن الفساد ويشعرون بتوغله واستشرائه دون أنْ تكون هناك قدرةٌ على تحديد نسبتهِ، وكذلك يشعر الكثير بوجوده، لكن لا يعرفون بالتَّحديد مكامنه بشكلٍ علميٍّ من خلال الأرقام والنِّسب، ودون معرفته أو الإشارة إلى المتسبِّب فيه ودون وجود ثقافة قانونيَّة يُمكن أنْ تثبتَ وتدينَ مرتكبيه وفق القوانين.

هناك أحاديث كثيرة عن السَّلبيَّات دون أن تكون هناك دراسة عميقة حولها.

يرصد الكُتَّاب والمحللون بعضاً منها هنا، وبعضاً منها هناك، لكنْ لا توجد دراسة تحليليَّة متكاملة حول هذه الموضوعات، حتَّى قيم المجتمع الكويتيِّ التي جُبِلَ عليها أفراد المجتمع، هناك شعور بأنَّها في تراجع دون أنْ يتمَّ معرفة نسبتها، وما القيم الجديدة التي حلَّت محلها؟

في الدَّواوين، وفي المنتديات، وفي الصُّحف، وفي الوزارات هناك حديث لا ينتهي عن شيوع الظُّلم والتَّعدي على الحقوق والإخلال بميزان العدالة، والاستهتار في الانضباط في العمل، والتقيُّد بنظمه وقوانينه، ونتحسَّر على غياب الجديَّة، والإخلاص، حتَّى الولاء لهذا الوطن، أصبح هناك حديثٌ بوجود خللٍ تجاهه لدى الكثير ومطالبات بإجراء مزيد من الدِّراسة حوله في المجتمع الكويتيِّ، حيثُ الدِّراسات ما زالتْ غير وافية عنه ودون معرفة حقيقة الأمر بالضَّبط أو حجم الخللِ بالأرقام.

هناك شعورٌ بشيوع هذه الظَّواهر وباختلال منظومة القيم وشعور بأنَّ المصالح الشَّخصيَّة والأنانيَّة أصبحت المحرك الأساسيَّ، نجد ذلك في دوائر العمل حيثُ اللامبالاة، وعدم الالتزام، وغياب الإخلاص، والجديَّة، وانحراف ميزان العدالة في التَّعامل، وفي التَّحكيم، وفي إقرار الحقوق الوظيفيَّة، وعلى ضوء هذه السُّلوكيات؛ يقتربُ النَّاس من بعضهم أو يبتعدون، يساندون بعضهم أو يتصارعون، يتعاونون معهم أو ينقلبون عليهم.

فما أحوجَ المجتمع إلى أنْ يكونَ لديه مصباحٌ ينير له الطَّريق؛ لنعرفَ ما الذي يُمكن غرسه في الصِّغار ليكبروا، لا ليتصاغر الكبار حينما يكبرون، أو يتخلوا عن قيم الإنسانيَّة الحقيقيَّة، فالكبارُ يسقطون من عليائهم حينما يمارسون أفعالَ الصِّغار، وغياب العدل من شيم الصِّغار، صغار القلوب التي لا تحتملُ التَّخلِّي عن الشَّخصانيَّة، والأنانيَّة، أو الوفاء لهذا البلد؛ فتعلو على ضعفها البشريِّ؛ فتحبُّ للآخرين ما تحبُّ لنفسها.

مع الأسف، لا توجد دراسة حول الأحكام الصَّادرة من المحكمة الإدارية بالكويت في حقِّ من تعرضوا للظُّلم الإداريِّ على الرَّغم من أنَّها كثيرة تنقل أخبارها الصُّحف اليوميَّة باستمرار، وهي مؤشِّر لانتشار الظُّلم والتَّجاوزات والذي أصبحَ من الأمور الاعتياديَّة، بحيثُ لم يعدِ النَّاس يقفون عليها وكأنَّها هي جزء من الواقع الطبيعيِّ في بيئة العمل.

إنَّ ما قامت به المحكمة الإداريَّة بإلغاء تعيين ١٦٠ محامياً في إدارة الفتوى والتَّشريع في ديسمبر ٢٠١١،[٥٥] ما هو إلا علامة على الفساد والتَّجاوزات في إدارة هي معنيَّة بالفصل والدِّفاع عن الحكومة في المحاكم، وبالتَّالي هذا الظُّلم الذي وقع على مستحقي التَّعيين بإحلال هؤلاء المائة والسِّتين

(٥٥) – صحيفة الأنباء الكويتية، ١٢ ديسمبر ٢٠١١م.

مكانهم نتيجةً للواسطة والمحسوبيَّة المتجذِّرة في المجتمع، ونتيجةً للمصالح الشَّخصيَّة التي يُمارسها أصحاب القرار، وبالتَّالي فقدان هيبة القانون وضرب اللوائح بعرض الحائط.

سابع عشر ـ نتائج الدِّراسة الميدانيَّة:

لقد حاولت الدِّراسة الحاليَّة أنْ ترصد ملامح الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان كما يراها أفراد العيِّنة وانعكاسه على نسق قيم المجتمع الكويتيِّ كهدف رئيس للدِّراسة، ولتحقيق ذلك الهدف تمَّ تحديد مجموعة من الأهداف الفرعيَّة التي تمثَّلت فيما يلي:

١ـ التَّعرُّف على مظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ لبعض البرلمانيين في مجلس الأمَّة:

تبيَّن من خلال نتائج الدِّراسة الميدانيَّة أنَّ محور مظاهر الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ جاءت بنوده بمتوسط الدَّرجة الكليَّة بدرجة عالية (الوساطة، والمحسوبيَّة، والاستيلاء على المال العامِّ، وعدم المصداقيَّة في طرح القضايا المتعلِّقة باقتصاد الدَّولة، وانتهاك اللوائح والقوانين، واستغلال الحصانة البرلمانيَّة لتحقيق المصالح الخاصَّة، ووجود علاقات ماليَّة مشبوهة، والرَّشوة).

لقد جاء بند الوساطة والمحسوبيَّة الأعلى ويرجع ذلك إلى أنَّ الوساطة والمحسوبيَّة يُعدان سلوكين مترسخين في المجتمع الكويتيِّ لكونه مجتمعاً عشائرياً قبلياً، ويُعتبر فيه الفرد عند قيامه بالوساطة تجاه أحد أقربائه حتَّى وإنْ كان متجاوزاً للقوانين نصرة أو خدمة لهم وينظر إليه باقي الأقرباء كقيمة إيجابيَّة، ويقوم بهذا التَّصرُّف والسُّلوك كثيرٌ من أعضاء مجلس الأمَّة كما يعتقد أفراد العيِّنة في ممارستهم مع الآخرين، لكونه أحد العوامل المهمَّة

التي تؤدِّي إلى قبول ناخبيهم لهم ومن ثَمَّ النَّجاح في الانتخابات فهو ما ينعكس على ممارسات وسلوكيَّات الأفراد عند تعاملهم مع بعضهم بعضاً، وبالتَّالي على عدم الالتزام بقيم العمل: كالعدالة، والإخلاص والذي يؤدِّي بالتَّالي إلى تهديد مقوِّمات الأمن الاجتماعيِّ، وهو ما يتَّفق مع دراسة محمد الحدَّاد[٥٦] عندما أشارت إلى أنَّ من السَّلبيات الرَّئيسة التي تؤثِّر وتهدِّد الأمن الاجتماعيِّ هو ضعف تطبيق القوانين وإمكانية تجاوزها بالواسطة أو القرابة، حيثُ أشارت إلى أنَّ الواسطة تؤدِّي إلى تجاوز القانون وأنَّ سوء الإدارة هو العامل الحقيقيُّ وراء سوء الأوضاع الاقتصاديَّة بصورة عامَّة وأنَّ التَّكامل الاقتصاديَّ مع الفئات الاجتماعيَّة لا يتمُّ على قدم المساواة.

٢ـ تحديد العوامل المختلفة التي تدفع بعض أعضاء البرلمان الكويتيِّ إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ:

أشارت نتائج الدِّراسة الميدانيَّة كما أشار أفراد العيِّنة إلى أنَّ جميع العوامل التي تدفع عضو مجلس الأمَّة إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ والتي تتمثَّل في العوامل السِّياسيَّة، والعوامل القانونيَّة، والعوامل الاجتماعيَّة الثَّقافيَّة، والعوامل الاقتصاديَّة، جاءت بدرجة عالية، وإنَّ أبرز العوامل التي تدفع أعضاء البرلمان الكويتيِّ إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ كما أشارت العيِّنة البحثيَّة، تتمثَّل في العوامل السِّياسيَّة، وذلك لوصول أعضاء غير صالحين إلى السُّلطة البرلمانيَّة، وكذلك لضعف الحكومة تجاه الأعضاء البرلمانيين وفقدانها للمصداقيَّة.

فيرجع قيام بعض أعضاء البرلمان بارتكاب الفساد الاقتصاديِّ إلى الشُّعور العامِّ لدى أفراد المجتمع بعدم كفاءة الحكومة ووزرائها في أداء مهامهم؛ ممَّا

(٥٦) – محمد الحداد، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعيِّ في الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة ٢٠٠١، ٢١م، ص ١٦٦.

يؤدِّي إلى ممارسة الأعضاء التَّأثير على قراراتهم داخل الوزارات التَّابعة لهم والضَّغط عليهم بتحقيق مصالحهم الشَّخصيَّة أو مصالح ناخبيهم من خلال تجاوز القوانين مستغلين ضعفهم أمام تهديدات النُّواب، وبالتَّالي مجاملتهم على حساب القوانين والنُّظم وتلبية مطالبهم رغم مخالفتها وهو يعتبر أحد المداخل الرَّئيسة للفساد وكذلك إلى عدم كفاءة كثيرٍ من الأعضاء في أداء مهامهم البرلمانيَّة من الرِّقابة والتَّشريع؛ فيتمُّ تغطية هذا النَّقص من خلال استناده للدَّعم القبليِّ والذي يلزمه بارتكاب تجاوزات التَّرضية التي يقدِّمها للنَّاخبين وبالتَّالي ينعكس ذلك على التَّأثير في القيم من خلال قبولهم لهذا النَّوع من الفساد.

٣. تحديد الآثار المترتبة على الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ:

جاء محور الآثار المترتِّبة على الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ التي أشار إليها أفرادُ العيِّنة من خلال جميع بنوده بدرجة عاليةٍ. وكان من أكثر البنود المتأثِّرة بارتكاب الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان تمثَّلت في النَّواحي القانونيَّة والتي جاءت على رأس الآثار المترتبة على ممارسة الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ، ويرجع ذلك إلى شعور الكثيرين في المجتمع الكويتيِّ بفقدان الثِّقة في هيبة القانون نتيجةَ شيوع ظاهرة التَّجرؤ على ارتكاب الفساد رغم وجود القوانين الكفيلة بردع مثل هذه الممارساتِ، وبالتَّالي يلجأ الفرد في القبيلة أو العائلة أو الطائفة؛ فيستعينُ بها لممارسة الوساطة والمحسوبيَّة لتعزيز مكتسباته خارج الإطار القانونيِّ وهذا ما جاء متوافقاً مع كلٍّ من دراسة يعقوب يوسف الكندريِّ ودراسة حمود فهد القشعان[٥٧] عندما تحدثا عن سيادة العلاقات الشَّخصيَّة وهيمنة القبليَّة والطائفيَّة، والفئويَّة

(٥٧) - يعقوب يوسف الكندريِّ، دراسة حمود فهد القشعان، محمد عبد العزيز، قيم الانتماء الوطنيِّ والمواطنة : دراسة لعيِّنة من الشَّباب في المجتمع الكويتيِّ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيَّة، ٢٠١١م.

داخل المجتمع- والتي يخلقها غياب القانون كأحد أبرز أسباب ظهور هذا العرض- فأصبحت المصلحة الخاصَّة تغلب على مصلحة المجتمع، ويُصاب الفرد بضعفٍ في تحقيق دوره بشكل مناسب لمجتمعه أو للكلِّ، مع تركيزه على الأهداف الخاصَّة والمصالح الشَّخصيَّة والذَّاتيَّة بعيداً عن القانون، وممارسة بعض أعضاء السُّلطة التَّشريعيَّة في ارتكابهم المخالفات وممارستهم للرَّشاوَى دون اعتبار لهيبة القانون وردعه وكذلك لشعور أفراد من المجتمع بشيوع ارتكابِ المخالفات الماليَّة في الجهات الحكوميَّة، وسلوك عدم احترام القوانين، وثقافة عدم مساءلة مرتكبي المخالفات، وعدم محاسبتهم. ويتجلَّى ذلك في نجاح بعض الأعضاء في الانتخابات ووصولهم للبرلمان رغم شهرتهم في أوساط بعض أفراد المجتمع بتقديمهم الرَّشاوَى الانتخابيَّة سواء ماليَّة كانت أم خدمات يتمُّ فيها تجاوز القوانين.

٤- التَّعرُّف على القيم الأكثر تأثُّراً بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان:

تبيَّن من الدِّراسة الميدانيَّة أنَّ محور القيم الأكثر تأثُّراً بالفساد الاقتصاديِّ والتي تمثَّلت بنوده في قيم: العدالة، والأمانة، والإخلاص في العمل، والصِّدق في العمل، والشَّفافية، والمسؤوليَّة، والرَّغبة في الإنجاز والعمل، وغيرها جاءت بدرجة مرتفعة، وأنَّ أكثر القيم تأثُّراً كانت قيمة العدل، وهذا يدلِّل على وجود اختلالاتٍ في قيم العمل بسبب الفساد، والتي لا بدَّ لميزان العدل أن يكون أوَّل المتأثرين بارتكابها داخل المجتمع الكويتيِّ وهو ما ينعكس بالسَّلب على نسق القيم، ومن ثَمَّ كفاءة الجهاز الإداريِّ في الدَّولة، خاصَّة في ظلِّ وجود تجاوز للقوانين في وسط اجتماعيٍّ يقبل الفساد من خلال التَّساهل في تجاوز القوانين وإهدار المال العامِّ وعدم التَّقيُّد بالنُّظم وعدم الالتزام بأداء الأعمال وتراخي الجديَّة وسهولة تجاوز حقوق الغير، وهو ما سيولِّد حالةً من الإحباط واللامبالاة؛ وقد جاءت هذه النَّتيجة متوافقةً مع ما توصلت

إليه دراسة يعقوب الكندري[٥٨] عندما تحدَّثت عن وجود انعدام للأمن الاجتماعيِّ عندما تحدث اللا مساواة في التَّعامل الاقتصاديِّ بين الأفراد على المستويات كافَّةً، ممَّا يؤدِّي إلى وجود نوع من عدم الاستقرار المجتمعي وبالتَّالي الشُّعور بالكسل والإحباط وعدم المسؤوليَّة لدى أفراد المجتمع.

٥ـ كيفيَّة الحدِّ من الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ.

أشارت نتائج الدِّراسة إلى أن أبرز العوامل التي يُمكن من خلالها الحدِّ من الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان الكويتيِّ يتمثَّل في «استقلال السُّلطة القضائيَّة» ثُمَّ في «تطبيق ما نصَّ عليه الدُّستورُ الكويتيُّ» ثُمَّ بند «تشديد العقوبة في جرائم المال العامِّ» فهناك شعور بين كثير من أفراد المجتمع الكويتيِّ والتي عبَّرت عنه أفراد العيِّنة بأنَّ القضاء بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الاستقلاليَّة عن السُّلطة التَّنفيذيَّة وضرورة تدعيم سُلطاته وأنْ يكون بمنأى عن أيِّ تدخُّل ولا يخضع لضغوطٍ سواء اجتماعيَّة أو حكوميَّة؛ لتكونَ أحكامه تعبيراً عن العدالة الحقيقيَّة والتي ستعمل على رفع هيبة القانون وتنفيذه في المجتمع والقضاء على انتشار ثقافة عدم مساءَلة المفسدين؛ ممَّا يزيد من قدرته على ردع الإقدام على ارتكاب المخالفاتِ والفساد وهو ما يتوافق مع دراسة خلدون النَّقيب[٥٩] والتي تمثَّلت بعض نتائجها في أنَّه:

- ليس لوزير العدل سُلطة على المجلس الأعلى الذي يجب أن يكون مستقلاً مالياً وإدارياً عن الحكومة.
- إنَّ معالجة الفساد الإداريِّ في البلاد تتطلَّبُ التَّشريع لمقاضاة الوزراء وكبار موظفي الدَّولة؛ لمنعِ ظاهرة الإثراء على حساب الدَّولة.

(٥٨)- يعقوب يوسف الكندريّ، محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتيِّ: رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٢٠: ٢٠٠٦م.

(٥٩)- خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦.

٦ـ علاقة بعض خصائص العيِّنة بالفساد الاقتصاديِّ في البرلمان:

أ- تبيَّن من الدِّراسة أنَّ هناك فروقاً بين الجنسين في الآثار الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، والآثار القانونيَّة، والآثار السِّياسيَّة لصالح الذُّكور ويرى الباحث أنَّها نتيجةٌ طبيعةٌ لمجتمعٍ عربيٍّ خليجيٍّ ثقافته ذكوريَّة راسخة فيه إسهامات الذُّكور ومشاركاتهم الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة مازالت طاغيةً ومسيطرةً على معظم هذه القطاعات سواء أكانت حكوميَّة أو أهليَّة مدنيَّة أو خاصَّة وكذلك في الجانب السِّياسيِّ الذي تمَّ تغييب المرأةِ عن حقِّها السِّياسيِّ قرابة أربعين عاماً (مُنِحَتْ حقُّ التَّرشُّح والانتخاب في ٢٠٠٥) قاومت الذُّكوريَّة مشاركتها بذرائع مختلفة؛ ممَّا خلَّفها عن الرِّجال بأشواطٍ مديدةٍ؛ وبالتَّالي فالمشاركة السِّياسيَّة حديثة العهد بالنِّسبة للإناث، وأيضاً فبالنِّسبة للآثار القانونيَّة فهي نتاج نفس محصِّلة السِّياسة من حداثة المشاركة في هذا المجال وخصوصاً أنَّها ما زالت غير مسموح لها بممارسة بعض المجالات مثل: القضاء ووكالة النِّيابة؛ لهذا فالرِّجال هم أكثر تأثُّراً في هذا المجال.

وهو أمرٌ مرتبطٌ كذلك بالجوانب الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة العامَّة للذُّكور. فهم الأكثرُ تواصلاً مع المجتمع الخارجيَّ إذا قارناهم مع الإناث. وهذا ما يُعزِّزه أنَّ جميع المعدَّلات وجميع الأبعاد، فالذُّكور أعلى معدَّلاً من الإناث.

ب- أشارت الدِّراسة إلى وجود فروق بالنِّسبة للمنتمين لصالح ذوي الجذور الحضريَّة عن المنتمين للجذور البدويَّة بالنَّسبة للعوامل الاقتصاديَّة المؤدِّية للفساد الاقتصاديِّ والآثار السِّياسيَّة المترتِّبة على الفساد الاقتصاديِّ حيثُ يرى الباحث أنَّ مرجع ذلك أنَّ الحضر هم من طبقة التُّجار والأقدم في هذه المهنة منذُ تأسيس الكويت وما زالوا يسيطرون على النَّصيب الأكبر من التِّجارة في الكويت، وهم الأقدم

في المشاركة السِّياسيَّة والمبادرين في دفع البلاد إلى الانفتاح السِّياسي والمشاركة في بناء المؤسَّسات السِّياسيَّة وفي بلورة العقد الاجتماعيِّ بين الأسرة الحاكمة والمجتمع الكويتيِّ والتي ميَّزت النِّظام السِّياسيِّ فيها بشكلٍ مختلفٍ ومتقدِّم عن محيطها من حيثُ سقف الحرياتِ والمشاركة السِّياسيَّة، ويعتبرون من مؤسِّسي التَّيارات السِّياسيَّة والقادة لمعظمها، والأقدم أيضاً في المشاركة في الحياة الاجتماعيَّة والاندماج الاجتماعيِّ داخل المجتمع.

وهو ما يفسِّر أنَّهم الأعلى في هذه المعدَّلات في هذه العوامل.

ج- تبيَّن من نتائج الدِّراسة أنَّ الفروق في الدِّلالة الإحصائيَّة جاءت لصالح محافظة الجهراء، في مظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ، وعوامل ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ ويعزو الباحث ارتباط ذلك بطبيعة مكوِّنات الدَّوائر الانتخابيَّة والدَّائرة الرَّابعة الانتخابيَّة بالتَّحديد (حيثُ تنقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابيَّة) كون أنَّ الجهراء ضمن هذه الدَّائرة الانتخابيَّة التي زادت بها الإشارات إلى موضوع الفساد في منتدياتها خلال فترة إعداد هذه الدِّراسة ومقاطعة انتخابات ٢٠١٣ من قِبَلِ أغلبية نوَّاب هذه الدَّائرة والحديث الدَّائم عن موضوع الفساد في دواوينها والتي كانت الشُّغل الشَّاغل لهم أثناء إجراء هذه الدِّراسة.

٧- **أشارت الدِّراسة إلى وجود علاقة إيجابيَّة بين الفساد الاقتصاديِّ وبين نسق القيم**، فمظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ عند بعض أعضاء مجلس الأمَّة والعوامل التي تدفع بعض أعضاء البرلمان الكويتيِّ إلى ارتكاب الفساد الاقتصاديِّ مثل: العوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، والعوامل الاقتصاديَّة، والعوامل السِّياسيَّة، والعوامل القانونيَّة، وكذلك الآثار الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، والآثار الاقتصاديَّة، والآثار القانونيَّة، والآثار السِّياسيَّة، المترتِّبة

على الفساد الاقتصاديِّ بالإضافة إلى أساليب مواجهة الفساد الاقتصاديِّ في البرلمان، ذات علاقة إيجابيَّة مع القيم، بمعنى أنَّه كُلَّما زاد الفساد الاقتصاديُّ (مظاهره وعوامله وآثاره) زادَ تأثيره وانعكاسه على نسق وقيم المجتمع الكويتيِّ، فهناك ارتباط بين مظاهر وصور الفساد الاقتصاديِّ والعوامل والآثار وأساليب مواجهة الفساد الاقتصاديِّ وبين القيم.

ثامن عشر ـ التوصيات والمقترحات:

من خلال العرض السابق لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية، التي يمكن أن يسترشد بها صانع القرار، فيما يخص الحد من الفساد الاقتصادي داخل البرلمان، وبالتالي الحفاظ على قيم العمل الإيجابية، وكذلك حول كيفية تفعيل الاهتمام بتلك القضايا؛ مع عدم الاكتفاء بوضع مجموعة من التوصيات المجردة، وإنما العمل على تحديد أهم الجهات المسؤولة عن تنفيذها، وتقديم آليات مقترحة لكيفية تنفيذ ذلك على أرض الواقع، كما يلي:

أ. الحكومة:

١ـ ضرورة أن تقوم الحكومة بتقديم مقترحات بقوانين تعزز من سبل الحكم الرشيد، استناداً على مبادئ الشفافية والمحاسبة والمسؤولية.

٢ـ ضرورة أن تقوم التنظيمات الحكومية كافة بتعزيز قيم العمل الإيجابية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتعلقة بذلك للعاملين بها، وبصورة دورية، مع ربط التقييم السنوي لهؤلاء العاملين بمشاركتهم بتلك الدورات.

٣ـ ضرورة أن تقوم وزارة الإعلام بتدعيم قيم العمل الإيجابية، في برامجها المختلفة.

٤ـ ضرورة أن تتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني، في الاستجابة إلى مقترحاتها وما يتم نشره من قبل تلك المنظمات من تقارير حول التجاوزات المختلفة التي تتم في أجهزة الحكومة، أو عند انتقادها لبعض اللوائح والنظم المعيقة لمبدأ الشفافية والنزاهة.

٥ـ أهمية إبراز الشخصية الكويتية وبيان ملامحها في أجهزة الدولة وفي القطاع الخاص ومؤسسات النفع العام عن طريق لقاءات لتنمية القدرات والخبرات.

٦ـ بناء برامج إذاعية وتليفزيونية تستهدف توعية الفرد بدوره في عملية التضامن الاجتماعي وتسعى إلى تنمية روح المبادرة وتحمل المسؤولية حيال الظواهر السلوكية والأخلاقية المستجدة في المجتمع الكويتي، وبناء برامج تستهدف توعية الفرد بدوره في عملية الإنتاج والعمل، والتخلص من بعض المستجدات السلبية.

٧ـ توعية المجتمع بأهمية التربية الأسرية ودورها في حفظ الفرد من الانحراف، ورفع مستوى التوجيه لتنمية ذلك النوع من أنواع التربية لحماية الأسرة من أسباب التفكك وتوعيتهم بصلة أرحامهم بدلاً من الاعتماد على الخدم والمربيات.

٨ـ إعداد برامج توعية إذاعية وتليفزيونية خاصة بالأسرة النواة (الأسرة الصغيرة) لحثها على التواصل مع الخبرات التي توفرها الأسرة الممتدة وذلك لحفظ الموروث الاجتماعي وإكسابهم عادات وقيم اجتماعية وسلوكية مناسبة

٩ـ زيادة حملات التوعية بجميع وسائل الإعلام لجميع أفراد المجتمع وخاصة فئة الشباب لأهمية البناء الاجتماعي والضبط الأخلاقي

والتعريف بهوية المجتمع الكويتي العربي المسلم والتنبيه من خطورة تقليد الغرب في عاداتهم وسلوكياتهم، وهذا يتطلب تشكيل لجان خاصة تهتم بمشكلات الشباب والظواهر الدخيلة،

١٠- تطوير المناهج الدراسية في النظام التربوي لتوضيح أثر الظواهر الدخيلة على المجتمع ودورها وطرق الابتعاد عنها.

١١- إعداد برامج خاصة لمواجهة ازدياد ظاهرة الانحراف لدى الشباب على أن تسهم فيها جميع مؤسسات الدولة المعنية بالتنشئة الاجتماعية وذلك للتوعية بأضرار الانحراف على الفرد والمجتمع.

١٢- توسيع مشروع الحكومة الإلكترونية وذلك للقضاء على الإجراءات الورقية قدر الإمكان وتقليص الإجراءات البيروقراطية لسد الثغرات التي ممكن استغلالها في القيام بالمخالفات والتجاوزات وكل أشكال أنواع الفساد.

١٣- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز القيم الإيجابية من خلال إنشاء موقع رسمي حكومي لشبكة المعلومات خاص تحت إشراف الدولة ويشكل مرجعية وطنية.

١٤- إنشاء مرصد اجتماعي يعتمد ويقوم على القياس يهدف إلى تقييم الوضع الاجتماعي العام ويقدم بعض التصورات الخاصة لراسمي السياسة الاجتماعية، ويحدد مواطن الخلل وأماكن علاجها.

١٥- الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسات والأبحاث في الوسائل والطرق نحو تحقيق الضبط الأخلاقي والتعريف بهوية المجتمع الكويتي العربي المسلم والتنبيه من خطورة تقليد الغرب في عاداتهم وسلوكياتهم

ب ـ السلطة التشريعية (مجلس الأمة):

١ـ ضرورة أن يقوم مجلس الأمة الكويتي بإلزام أعضائه بإشهار مواقفهم المالية لهم ولأفراد أسرهم قبل أدائهم القسم البرلماني وضرورة تقديمهم لبياناتهم المالية سنوياً وبصورة علنية (كشف الذمة المالية).

٢ـ ضرورة أن يقوم مجلس الأمة الكويتي بسن قانون « تعارض المصالح وقواعد السلوك العام »، والذي يمكن من خلاله منع حصول صاحب الوظيفة العامة على مصلحة أو فائدة تؤثر في قدرته على أداء مهام وظيفته سواء بالاستفادة أو بالحجب عن الآخرين.

٣ـ ضرورة أن يقوم مجلس الأمة الكويتي بسن قانون شفافية المجلس ونزاهته، والذي يمكن من خلاله توفير كافة المعلومات حول أداء المجلس إتاحة الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بكل عضو من أعضائه وسيرته الدراسية والمهنية كاملة وأدائه في المجلس إضافة إلى حضوره وغيابه، ونشر المضابط كاملة ونشر كافة الأسئلة البرلمانية وطلبات المناقشة.

٤ـ ضرورة أن يقوم ديوان المحاسبة بنشر كافة تقاريره في الوسائل الإعلامية بعد إرسالها إلى مجلس الأمة.

٥ـ ضرورة أن يقوم مجلس الأمة الكويتي بإصدار تشريع يتم من خلاله إنشاء هيئة مستقلة معنية بتقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يمكن من خلاله تحقيق التوازن والعدالة في ذلك التقسيم، من حيث مخرجاتها، مع مراعاتها للتغيرات المستقبلية في زيادة وتحرك السكان من دائرة إلى أُخرى.

٦ـ ضرورة أن يقوم مجلس الأمة الكويتي بإنشاء قانون الهيئة العامة للديمقراطية والذي يمكن من خلاله إدارة الانتخابات وإعداد

الدراسات وإبداء الرأي في المشاريع والاقتراحات المقدمة للمجلس، كما تُعنى بتوعية المواطنين بحقوقهم تجاه البرلمان وأعضائه وبتعزيز قيم المواطنة الصالحة بين الأفراد بما يؤكد تلاحم المجتمع ونبذ التعصب الطائفي، والقبلي، والعنف، ونبذ تجاوز القوانين، إضافة إلى نشر قيم الديمقراطية والحرية وتعزيز الوعي بعملية المشاركة والمحاسبة.

٧ـ إنشاء مركز للدراسات واستطلاع الرأي يكون بمنزلة بوصلة للمجتمع يكشف له كثيراً من الأُمور ويكشف له مدى الثقة في الحكومات، ودقة القرارات وصواب التوجهات، وتكشف عن مواطن الخلل في الأداء ونسب اختلال أو تراجع القيم، ومدى انحسار الأخلاق، ويمكن من خلاله تحديد نسب الفساد، ومكامنه، والأرقام الدقيقة عنه، وإجراء الدراسات المعمقة به، لكي تكون خطط المكافحة والعلاج مبنية على معلومات علمية دقيقة.

ج ـ منظمات المجتمع المدني:

١ـ ضرورة أن تقوم منظمات المجتمع المدني، كالنقابات المهنية والعمالية وجمعيات النفع العام وجمعية الشفافية الكويتية، بإقامة دورات وورش عمل تدريبية لأفراد المجتمع حول تعزيز قيم العمل، وتعزيز مفهوم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

٢ـ ضرورة أن تقوم منظمات المجتمع المدني بعقد مؤتمرات حول الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

٣ـ توعية العاملين بحقوقهم القانونية والتي يجب الوعي بها للتصدي

للتجاوزات بحقهم ومواجهة الظلم الذي يمارس عليهم من خلال أخذ حقوقهم التي تنص عليها القوانين

٤ـ العمل على ترسيخ الوازع الديني وذلك عن طريق وضع برامج إرشادية تنفذ من خلال المساجد، والمدارس، ومراكز الشباب، والنوادي، وأجهزة الإعلام المختلفة، لتوضيح أثر الظواهر السلوكية المستجدة، وتعارضها مع الثوابت الاجتماعية والدينية.

تاسع عشر ـ القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل:

تقترح الدراسة في إطار البحوث والدراسات المهتمة بالفساد الاقتصادي وقيم المجتمع، وفيما يتعلق بالتوصيات العلمية المرتبطة بعلم الاجتماع، مجموعة من القضايا الجديرة بالبحث في ذلك الصدد، سواء قام بها باحثون فُرادى، أو مجموعات بحثية، كما يلي:

١ـ دراسة حول القيم الاجتماعية وانعكاساتها على نظم الحكم الرشيد.

٢ـ دراسة مقارنة حول الفساد في المنظمات الحكومية وانعكاسه على قيم المجتمع.

٣ـ التحولات التكنولوجية والحد من الفساد الاقتصادي.

٤ـ دراسة حول الثقافة المجتمعية وانعكاسها على المواطنة بالمجتمع الكويتي.

المراجع :

١- أحمد أبو الفتوح شبل، الانفتاح الحضاري، مبرراته، شروطه، متطلباته التربوية، مجلة كلية تربية المنصورة، ع٣٤، مايو ١٩٩٧م، ص ٢٦٨ .
٢- أحمد زكي بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، ط٢، القاهرة : دار الكتاب المصري ، ١٩٩٣م، ص ٤٦ .
٣- أحمد أنور محمد السيد، أنساق القيمة الاجتماعية وتأثيرها بالتغيرات الاجتماعية، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢م .
٤- بلال العربي، القيم والتنفيذ الاجتماعي ـ الشباب نموذجاً ، مجلة دراسات مستقبلية ، صادرة عن مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، العدد السادس ، يناير ، ٢٠٠١م ، ص ١١ .
٥- جمال حسن العتابي، أهمية وسائل الاتصال في العلاقات العامة ، مجلة تواصل العدد (٨) ، ٢٠٠٦م، ص ٤٠ .
٦- جمال محمد أبوشنب، قواعد البحث العلمي والاجتماعى٢ : التصميم والتنفيذ التجريبي، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩م. ١٤١.
٧- حامد زهران، إجلال سرى، القيم السائدة والقيم المرغوبة في سلوك الشباب، بحث ميداني في البيئتين المصرية والسعودية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ١٩٨٥م، ص ٧٦.
٨- حسين إبراهيم زويل، الفساد الإداري وعلاقته بالتغيير الاجتماعي دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري، فترة ما بعد ١٩٧٠ رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦م، ص ١٤٧ .
٩- حسين العبيدي: الضمانات التأديبية للموظف العام في العراق ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩١م، ص ٢٣ .

١٠- حسين محادين، قيم العمل - دراسة سوسيولجية جيلية في المجتمع الأردني دار الكنوز الأدبية ، بيروت ٢٠٠٢م.
١١- حسين محادين، قيم العمل - دراسة سوسيولجية جيلية في المجتمع الأردني دار الكنوز الأدبية ، بيروت ٢٠٠٢م.
١٢- حمدي عبدالرحمن، الفساد في أفريقيا ، دار القاري العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٨ .
١٣- خلدون النقيب : صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦م.
١٤- سمير نعيم، أنساق القيم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٢م، ص ١٢٣ .
١٥- شاكر عصفور محمد، فساد البيروقراطية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (٣٢١)، ١٩٩٧م ، ص ١-٣٥.
١٦- شريف دولار، تنافسية مصر في إطار النظام التكنولوجي الجديد ، في : محمد السيد سعيد (تحرير) : الثورة التكنولوجية ـ خيارات مصر للقرن ٢١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٧٣ .
١٧- صالحة سنقر، التربية وقضايا الشباب ، مجلة المعلم العربي ، السنة / ٣٨/ ٢ العدد (٥) ، ١٩٥٨م، ص ٣١ .
١٨- صحيفة الأنباء الكويتية ١٢ ديسمبر٢٠١١م .
١٩- ضياء زاهر، القيم في العملية التربوية ، القاهرة : مؤسسة الخليج العربي ، ١٩٨٤ ، ص ٥٥ .

٢٠- ربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية ، الجزائر، ١٩٨٠م ، ص ٣٢٧ .

٢١- زكى نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، ط٣، القاهرة : دار الشروق : ، ١٩٨٢م، ص ١٦٠ .

٢٢- عامر الكبيسي، الفساد الإداري ـ رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة المجلة العربية للإدارة ، المجلد (٢٠) ، العدد الأول ، ٢٠٠٠م، ص ص ٨٥ـ ١٢٣ .

٢٣- عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٧٦، ١٩٩٢م، ص ١٤٨ .

٢٤- عبدالباسط عبدالمعطي، عرض تحليلي لمفهوم القيمة ، المجلة الاجتماعية القومية العدد الأول ، القاهرة ١ يناير ، ١٩٧٠م ، ص ١٠٧ .

٢٥- عبدالله أحمد عبدالله، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٠م ، ص ٨٠ .

٢٦- عبد الله عبد الدايم ، نحو فلسفة تربوية عربية ، ط.٢. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣.

٢٧- عبد الرحمن أحمد أحمد ندا: الدراسات العلمية في مجال القيم بكليات التربية فى مصر – دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، كلية تربية المنصورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٣-٨٤ .

٢٨- عصام شريف، القيم الإسلامية ـ مفهومها ـ مصادرها ـ خصائصها ، ١٤ أغسطس ٢٠٠٧م .

٢٩- مارتن هولدغيت، شركاء في القانون والاتصال، مجلة العالم والبيئة، مج ٧ ع ٣، ١٩٩٨م، ص ٤٤ .
٣٠- محمد الحداد، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ،٢٠٠١م.
٣١- محمد عقل، القيم السلوكية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، رؤوف العصيمي القيم والتعليم، الكتاب السنوي الثالث ، بيروت ، الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية، ٢٠٠١م، ص ٤٥ .
٣٢- محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١م، ص ٢١٠.
٣٣- محمد على محمد، غريب سيد أحمد، المجتمع والثقافة الشخصية: مدخل علم النفس ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م، ص ٣٥٩ .
٣٤- محمود عودة ، أنعام عبدالجواد النسق ألقيمي في الريف المصري، دراسة ميدانية في قرية مصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، ١٩٩٨م، ص ٣٠ .
٣٥- مجلس الأمة الكويتي، إدارة البحوث والدراسات، الظواهر والسلوكيات المنحرفة في المجتمع الكويتي بعد الغزو العراقي لدولة الكويت، ٢٠١٠م. [تاريخ الدخول على الموقع : ١٨/ ٩/ ٢٠١٤م]
٣٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أجنحة الرؤية ـ نحو نسق إيجابي للقيم الاجتماعية يحلق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠م ـ دراسة تحليلية ، مجلس الوزراء المصري القاهرة ، ٢٠٠٩م، ص ٥٧ .
٣٧- منى فريد: الفساد : رؤية نظرية: مجلسة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، عدد ١٤٣ ،٢٠٠١.

٣٨- نبيل صالح سفيان، الذكاء الاجتماعي والقيم الاجتماعية وعلاقتهما بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة علم النفس، جامعة تعز، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، العراق .

٣٩- الكسندر سوليفان ، جون وشكولنكوف، مكافحة الفساد ـ منظورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، ٢٠٠٥م ، ص ١١ ، ١٤، ٢٠.

٤٠- يعقوب يوسف الكندرى، محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،١٢٠: ٢٠٠٦م.

٤١- يعقوب يوسف الكندري، حمود فهد القشعان، محمد عبدالعزيز، قيم الانتماء الوطني والمواطنة : دراسة لعينة من الشباب في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: ٢٠١١م.

http// www.islam-love.com/paimt.php..... altiam=primt bid=116

- David H.Bauyley: The Effect of corruption in a Developing nation weteun Political Quautelyvolxixmo4 .(December) 1989.p.720 .

-2 El-ezabi and other: englishanabicreader DictionaryOxfodUnivenitypuedd, 1980, p, 152 .

Abstract

The main objective of the study was to identify the patterns of economic corruption in Kuwaiti Parliament and its reflection on the value patterns of Kuwaiti society based on Robert Merton's theory Anomieas well as the theory test the feasibility of these perceptions in understanding and explaining part of the social reality in Kuwaiti society.

The study employed a descriptive and analytical approach starting with identifying the problem and ends with analyzing and interpreting the data using the sample social survey method and supported by the questionnaire tool as a basis for data collection. It was applied to a random sample of 341 individuals selectively targeting different segments of the Kuwaiti society.

The results obtained from the study was then further clarified and validated in light of their theoretical implications as main research objectives. The study reached a set of general outcomes highly suggesting the fact that the various patterns of economic corruption in the Kuwaiti Parliament resulted in an imbalance in the pattern of Kuwaiti values. The work was then concluded with a statement of the practical implications and a set of recommendations worthy of future consideration that would guide decision makers in how to reduce economic corruption in the Kuwaiti Parliament.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية